



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل مُنتهى عِلْمِ الْعَالَمِ إلى سِدْرَةِ الْمُنتَهَى، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى، الَّذِي مَا قُبِضَ إِلَى جَوَارِ رَبِّهِ إِلَّا بَعْدَمَا أَمَرْنَا بِكُلِّ خَيْرٍ، وَعَنْ كُلِّ شَرٍّ نَهَى، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي النَّهْيِ.
أَمَّا بَعْدُ:

فشجرة السُّدْرِ من الأشجار القديمة العريقة^(١)، المُوغلة بعروقها عمق

(١) أخرج الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦٢/١٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (رقم: ١٠٨٨) - من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي قال: حدثنا بكر بن بكار، حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا أَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ كَانَ أَوَّلَ مَا أَكَلَ مِنْ ثَمَارِهَا النَّبَقَ».

قلت: إسناده ضعيف، فيه بكر بن بكار وهو سيء الحفظ، ضعيف الحديث، وقال ابن الجوزي بعد إirاده لهذا الحديث: «هذا حديث لا يصح».



التاريخ، فقد عُرفت هذه الشجرة في المشرق العربي منذ أقدم العصور، وعُرفت في مِصر القديمة أيضاً، فقد كانت ثمارها - النَّبِق - من الثمار المفضلة في العصور الفرعونية، وقد عُثر على ثمار نَبِق مُجفَّفة في مقابر المرحلة قبل التاريخية - قبل الأسرات -، وبعضها كان من المستلزمات التي رُوِّدت بها مقبرة توت عنخ آمون^(١)، وأطلق عليها المصريون القدماء اسم: نبس، ويجوز أن هذا الاسم صُحِّفَ بعد ذلك إلى: نَبِق^(٢)، وذكر الدكتور محمد شرف أنها مُعربة من الآرامية^(٣)، ويُقال: إنَّ مهد هذه الشجرة أرض فلسطين^(٤).

والحديث ورد موقوفاً أيضاً على ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٢/٢) - واللفظ له -، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (ق١/٣٦) من طريق بكر بن بكار، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس قال: لَمَّا أَهْبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجَنَّةِ أَوَّلَ أَكْلَةٍ أَكَلَهَا النَّبِقُ. ولفظ أبي نعيم: لَمَّا أَهْبَطَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْأَرْضِ كَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ أَكَلَ مِنْ ثَمَارِهَا النَّبِقُ.

قلت: هو ضعيف كسابقه، بل مسلسل بالضعفاء، فيوسف بن مهران لَيْنُ الحديث، وعلي بن زيد - هو ابن جدعان - ضعيف، وبكر بن بكار بَيِّنًا حاله آنفاً، والظاهر أنَّ هذا من تخليطاته.

قال ابن عدي: «وهذا الحديث وإنَّ كان موقوفاً على ابن عباس فإنه منكر، لا أعلم يرويه عن حماد غير بكر بن بكار».

قلت: هذا الحديث إنما ذكرته للتنبيه على ضعفه، لأنَّ بعض من ألف في طب الأعشاب استشهد به مغترّاً بسكوت الإمام ابن القيم - رحمه الله - عليه في «زاد المعاد» (٤٠٠/٤).

(١) انظر كتاب: «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٥).

(٢) انظر: «العلاج الطبيعي» (ص: ٨٨)، والمصدر السابق.

(٣) انظر: «معجم العلوم الطبية والطبيعية» (ص: ٩٦٧).

(٤) وجاء في كتاب: «زراعة الأشجار في الكويت» (ص: ٣٧) أنَّ موطنها سوريا وبلاد الشرق.



ويكفي هذه الشجرة مكانةً ورفعةً أن الله تعالى اختارها من دون الأشجار، فجعل سدره المُنْتَهَى من صفها، قال ابن دُخْيَة: «اختيرت السُّدْرَة دون غيرها لأنَّ فيها ثلاثة أوصاف: ظلٌّ ممدودٌ، وطعامٌ لذيذٌ، ورائحةٌ زكيَّةٌ، فكانت بمنزلة الإيمان الذي يجمعُ القولَ، والعملَ، والثَّيَّةَ، فالظلُّ بمنزلة العمل، والطعم بمنزلة الثَّيَّة، والرائحة بمنزلة القول»^(١)، وهذه الشجرة كانت تزرع في السَّابِق لظُلِّها وثمرِها وحُسْنِها، قال الجاحظ: «كانوا يَتَّخِذُونَ بين يَدَي قُصُورِهِمُ السُّدْرَ للغلَّةِ والظلِّ والحُسْنِ»^(٢).

وسبب اختياري لهذه الشجرة والكلام عنها هو افتقار المكتبة العربية الإسلامية - حسب علمي - لكتابٍ مفردٍ جامعٍ يجمعُ ما بين المادَّةِ الشَّرْعِيَّةِ والعلميَّةِ لكلِّ ما يتعلَّقُ بهذه الشجرة.

وسببٌ آخر: وهو أنَّي كلُّما مَرَزْتُ بشجرةٍ سِدرٌ تذكَّرتُ وطناً فيه تَرَعَرَعْتُ، وعلى ثَرَاهِ دَرَجْتُ، أُخْرِجْتُ منه بغيرِ وجهٍ حقٍّ^(٣).

لهذا قمت بتسطير هذه الوريقات، عسى أن أكون قد استوفيت كلَّ ما جاء فيها، فقد بذلت الجهد والوسع من أجل ذلك، وعملي في الرسالة هو الجمع والترتيب لما تفرَّق في بطون الكتب، وهو قسم من أقسام التأليف، يقول حاجي خليفة: «ثُمَّ إِنَّ التَّأْلِيفَ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ، لَا يُولَفُ عَالَمٌ عَاقِلٌ إِلَّا فِيهَا، وَهِيَ: إمَّا شَيْءٌ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ فَيَخْتَرَعُهُ، أَوْ شَيْءٌ نَاقِصٌ يَتِمُّهُ، أَوْ شَيْءٌ مَغْلُوقٌ يَشْرَحُهُ، أَوْ شَيْءٌ طَوِيلٌ يَخْتَصِرُهُ دُونَ أَنْ يَخْلَ بِشَيْءٍ مِنْ مَعَانِيهِ، أَوْ شَيْءٌ مُتَفَرِّقٌ يَجْمَعُهُ، أَوْ شَيْءٌ مُخْتَلَطٌ يَرْتَبِيهِ، أَوْ شَيْءٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُصَنِّفُهُ فَيُصْلِحُهُ»^(٤)، ولا يخلو الأمر من تحقيقٍ وتنقيحٍ، وسمَّيت هذه الرسالة بـ: «كشف السُّرِّ عمَّا جاء في السُّدْرِ».

(١) انظر: «فتح الباري» (٢١٣/٧).

(٢) انظر: «الفاثق في غريب الحديث» (١٦٨/٢).

(٣) هي دولة الكويت، أُخْرِجْنَا منها بعد تحرُّرها من الاحتلال الغاشم لها، وأرضها يكثر فيها شجر السُّدْرِ.

(٤) انظر: «كشف الظنون» (٣٥/١).

هذا، والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن
يجنبني الخطأ والزلل، في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه،
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عمر

نادر بن وهبي الناطور القنيري^(١)

الزرقاء - الأردن

٣٠ رجب / ١٤٢٠ هـ

٢٩ / تشرين أول / ١٩٩٩ م

(١) قنير: قرية بفلسطين، تقع جنوب حيفا، انظر: «قاموس القرى الفلسطينية إبان الانتداب
البريطاني» (ص: ٢٠١) لمحمود برهوم، ومحمد خروب، ط ١، دار الكرمل، عمان -
١٩٩٠ م.



السُّدْرُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّعْرِ



أولاً: السُّدْرُ فِي اللُّغَةِ:

حفلت لغتنا العربية بمسمياتٍ عديدةٍ لشجرة السُّدْرِ وما يتعلَّق بها، وإليك ما وقفت عليه من ذلك مرتباً على الحروف الهجائية:

أزِيدَ: يُقال: أَزِيدَتِ الشَّجَرَةُ إِذَا نَوَّرَتْ، وربما خُصَّتْ بذلك الشَّجَرَةُ التي لها نورٌ أبيض، وخصَّ بعضهم بذلك السُّدْرَ^(١).

أشْكَلَ: قال ابن السُّكَيْتِ: «الأشْكَلُ: السُّدْرُ الجبليّ، واحدته: أَشْكَلَةٌ»^(٢).

بَلْ: أهل اليمن يُسمُّون صغار السُّدْرِ والأراك: بَلْ^(٣).

الحَرْجُ: مجتمع الشجرِ المُلتَفِّ، والموضع الكثير الشجر الذي لا يصلُ إليه الراعية ولا يقدرُ أحدٌ أنْ يَنْفُذَ إليه، الواحدة: حَرْجَةٌ، والجمع: حَرَاَجٌ وحَرَجَاتٌ، وقيل: الحَرْجَةُ جماعة العِضاء تكون من السُّمُرِ والطَّلح والعَوَسَجِ والسَّلَمِ والسُّدْرِ، والجمع: حَرْجٌ، وحَرَاَجٌ، وأخْرَاَجٌ^(٤).

الحَصْلُ: هو النَّبْتُ الأخضر^(٥).

الخَبْرُ: شجرُ السُّدْرِ والأراكِ وحولهما من العُشْبِ كثير، وأنشدوا:

فجادتكَ أنواءُ الرَّبيعِ فهلَّلتِ عليك رياض من سلام ومن خَبَرِ

(١) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٢٢٩/١).

(٢) انظر: «المخصَّص» (١٨٥/١١)، و«الصَّيْدَةُ» (ص: ٢١٧).

(٣) انظر: «الصَّيْدَةُ» (ص: ٢١٨).

(٤) انظر: «معجم النبات والزراعة» (١٥٢/١، ١٥٣).

(٥) انظر: «المعجم الوسيط» (١٨٠/١).

واحدته: خَبْرَةٌ، والخَبْرُ مثله، ويقال لمجتمعها: خَبْرَاءُ سِدْرٍ، وخَبْرَةٌ سِدْرٍ، والجمع: خَبَارِيٌّ، وخَبَارِي، وخَبَرَاوَات، وخَبِر، والخَابُورُ والخَبْرَاءُ: القاع الذي ينبث السدْرُ والعِصَاهُ^(١).

الدَّوْحَاءُ: يُقال لِمَا عَظَمَ من شجرِ السدْرِ: الدَّوْحَاءُ^(٢).

الدَّوْمُ: قال ابن سِينَةَ: «وَيُسَمَّى النَّبِقُ دَوْماً، وَيُقَالُ لِلْعِظَامِ مِنَ السدْرِ أَيْضاً: «دَوْم»، وَالْعَبْرِيَّةُ أَصْغَرُ مِنَ الدَّوْمَةِ، وَالسدْرُ أَصْغَرُ مِنْهُ»^(٣).

ذات أنواط: سِدْرَةٌ عَظِيمَةٌ كانت تعْظُمُها العربُ في الجاهلية، وتذبح عندها، وسيأتي الكلام عليها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

الرَّاضِبُ: ضَرَبَ من السدْرِ، واحدته: راضِبَةٌ، ورَضِبَةٌ^(٤).

الرَّبْضُ: جماعة الشجرِ المُلتَفِّ، أو جماعة الطَّلَحِ والسَّمَرِ خاصَّةً، أو غَيْضَةُ الأَرَاكِ وآجَامِ السدْرِ، وقيل: هي الأرباضُ، واحدُها: رَبِضٌ^(٥).

السدْرُ: شجر النَّبِقِ، وهو من العِصَاهُ^(٦)، واحدتها: سِدْرَةٌ، وجمعها:

(١) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٢٨٩/١)، و«المعجم الوسيط» (٢٢٢/١)، و«معجم البلدان» (٣٣٤/٢، ٣٤٣، ٣٤٤).

(٢) انظر: «عمدة الطبيب في معرفة النبات» (ص: ٧١٣).

(٣) انظر: «المختص» (١٣٦/١)، و«غريب الحديث» لأبي إسحاق الحربي (١١٤٧/٣)، و«عمدة الطبيب في معرفة النبات» (ص: ٧١٣)، والدَّوْمُ يُطلق أيضاً على شجر عظام من الفصيلة النَّخْلِيَّةِ، يكثر في صعيد مصر، وفي بلاد العرب، ويُعرف بالمُقل والأبْلَم.

(٤) انظر: «المختص» (١٨٥/١)، و«معجم النبات والزراعة» (٧٢/١)، و«لسان العرب» (٤١٩/١).

(٥) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٤٥٦/١).

(٦) العِصَاهُ: كل شجر له شوكٌ، صَغُرَ أو كَبُرَ. «المعجم الوسيط» (٦٢٩/٢)، قال الأَصْمَعِيُّ: العِصَاهُ واحدُها عِصَةٌ، كلُّ شجر له شوكٌ يَغْطُمُ، ومن أغْرَفَ ذلك: الطَّلَحُ، والسَّلَمُ، والسَّيَالُ، والعَرْقُطُ، والسَّمَرُ، والشَّبْهَانُ، والكَتْهَبَلُ، والعَرْقُذُ، والسدْرُ، والعَوْسَخُ، واللَّصَفُ.

انظر: «غريب الحديث» للحربي (٩٢٦/٣).



سِدرَات، وسِدرَات، وسِدرَات، وسِدر، وسُدُور^(١)، والأخيرة نادرة^(٢).

السَّدَان: السَّدَر، بلغة أهل تِهَامَة^(٣).

صَادِرَة: اسم سِدرَة معروفة^(٤).

الصَّلَام: الصَّلَام والصَّلَام هو لُبُّ نَوَى الثَّيقِ يُوَكِّل، وهو الأَلْبُوبُ^(٥).

العُتُود: السُّدرَة، أو الطَّلْحَة^(٦).

العَرْمَضُ: من شجرِ العِضَاهِ، وهو أصلُها عيداناً، وأعتقها قوساً، له شوك مثل مناقير الطير، وقيل: هو صغار الأراك والعِضَاهِ، وقيل: هو صغار السُّدر، وقيل: صغار الشجر كله عَرْمَض، الواحدة: عَرْمَضَة، وقيل: العَرْمَضُ شجر من السُّدر صغار لا يكبر ولا يسمو، وشوكه أمثال مناقير الطير، وهو سِدرٌ قَمِيءٌ كَرٌّ، ويقال: بكسر العين والميم أيضاً^(٧).

الْعُلُوبُ: منابت السُّدرِ أو جماعته، واحده: عِلْبٌ، وأهل اليمن يُسمُّون السُّدر العُلْبَة^(٨).

(١) كذا جاء في «لسان العرب» (٣٥٤/٤) بواو بعد دال، وفي «تاج العروس» (٢٢٥/١١)، (٢٢٦): سُدْر، بسقوط الواو نقلاً عن «المحكم».

(٢) انظر أيضاً: «معجم النبات والزراعة» (٣٠٥/١).

(٣) المصدر السابق (٢٥٩/١).

(٤) انظر: «لسان العرب» (٤٥٠/٤)، و«معجم النبات والزراعة» (٣١٧/١).

(٥) انظر: «لسان العرب» (٣٤١/١٢)، و«المختص» (١٨٥/١١)، و«الصَّيدنة» (ص: ٢١٧).

(٦) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٢٣٤/١)، و«لسان العرب» (٢٨٠/٣).

(٧) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٤٥٨/١)، و«الصَّيدنة» (ص: ٢١٨)، و«عمدة الطبيب في معرفة النبات» (ص: ٧١٣).

(٨) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٩٥/١)، و«الصَّيدنة» (ص: ٢١٨)، وجاء في «عمدة الطبيب» (ص: ٧١٣): «وما عَظُم من شجر السُّدر يُسمَّى: العُلْب».

العِصْصُ: جماعة الشَّجَرِ ذِي الشَّوْكِ، أو الشَّجَرِ الكَثِيرِ الْمُلتَفُّ النَّابِتِ بعضه في أصول بعض، يكون من الأراك ومن السُّدْرِ والسَّلَمِ والعَوْسَجِ والتَّنَعِ ومن العِضَاهِ كُلِّهَا، والجمع: العِصْصَان، والأعْيَاصُ، وقيل: العِصْصُ منبت خِيار الشَّجَرِ، وقيل: هو أصول الشَّجَرِ، وقيل: هو السُّدْرُ الْمُلتَفُّ الأصول خاصة^(١).

العَشْوَةُ: قال العُمَانِيُّ: «العَشْوَةُ: السُّدْرَةُ، وأنشد:

عَدَوْتُ لِعَشْوَةٍ فِي رَأْسِ نَيْقٍ^(٢) وَمُورَةٍ نَعَجَةٍ مَاتَتْ هُزَالاً
مُورَتَهَا: مَا مَارَ مِنْ صُوفِهَا عَنْ جِلْدِهَا عِنْدَ مَوْتِهَا، أَي: سَقَطَ^(٣).

الكَنَارُ: هو ثَمَرُ السُّدْرِ بُلْغَةً أَهْلُ الْكُوَيْتِ، قال قائل الكُوَيْتِيِّينَ: «إِذَا طَلَعَ الْكَنَارُ تَسَاوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»، وقيل: «إِذَا طَاحَ الْكَنَارُ تَسَاوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»^(٤).

المِخْلَالَةُ: يُقَالُ لِمَا عَظَمَ مِنْ شَجَرِ السُّدْرِ: الْمِخْلَالَةُ^(٥).

المَمْعُدُ: هو صَمْعٌ يَخْرُجُ مِنَ السُّدْرِ، أو هو صَمْعُ سِدْرٍ الْبَادِيَةِ خَاصَّةً^(٦).

النَّبِقُ: ثَمَرُ السُّدْرِ، قال أبو زيد: «وهو النَّبِقُ، والنَّبِقُ، والنَّبِقُ،

(١) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٤٤٢/١)، و«عمدة الطبيب» (ص: ٧١٣).

(٢) النَّيْقُ: الطويل من الجبال. «المعجم الوسيط» (١٠٠٥/٢).

(٣) انظر: «غريب الحديث» للحري (٦٦٠/٢)، و«المختصص» (١٨٥/١١)، و«لسان العرب» (١٨٧/٥) وجاء فيه: «أَوَيْتُ لِعَشْوَةٍ بَدَلًا مِنْ: «عَدَوْتُ لِعَشْوَةٍ».

(٤) انظر: «الموسوعة الكويتية المختصرة» (٧٣١/٢)، و(١٢٥٤/٣).

(٥) انظر: «عمدة الطبيب» (ص: ٧١٣).

(٦) انظر: «معجم النبات والزراعة» (٢٤٩/١)، و«لسان العرب» (٤٠٧/٣)، قال جزء ابن الحارث:

وَأَنْتُمْ كَمَعْدِ السُّدْرِ يُنْظَرُ نَحْوَهُ وَلَا يُنْجَتَنَّى إِلَّا بِقَاسٍ وَمِخَجِنٍ



الواحدة: نَبِقةٌ، وَنَبِقةٌ، وقال ابن السُّكَيْتِ: «هو النَّبِيقُ بالكسرِ لا غيرُ، ولذلك مثلُ سَيِّبَوْنِهِ إحدى عَشْرَةَ بِأحدى نَبِقةٍ»^(١).

وأجودُ نَبِيقٍ يُعْلَمُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ نَبِيقُ هَجَرَ، وهو أَشَدُّ نَبِيقٍ يُعْلَمُ حَلَاوَةً وَأَطْيَبِهِ رَائِحَةً، يَفُوحُ فَمُ أَكَلِهِ وَثِيَابٌ مُلَابِسُهُ كَمَا يَفُوحُ الْعَطَرُ^(٢).

النَّجَبُ: قُشُورُ السُّدْرِ، أو قُشُورُ سَوِيِّ الطَّلَحِ خَاصَّةً، يُذْبَعُ بِهِ وَيُضْبَعُ، وهو أَحْمَرُ^(٣).



ثَانِيًا: السُّدْرُ فِي الشَّعْرِ:

- قَالَ أَحَدُهُمْ يَصِفُ سِدْرَةً:

وَسِدْرَةٌ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ حُسْنِهَا فِي فَنُونٍ
كَأَنَّمَا التَّبَقُ فِيهَا وَقَدْ بَدَأَ لِلْعَيُونِ
جَلَّاجِلٌ مِنْ نَضَارٍ قَدْ عُلِقَتْ فِي الْغُصُونِ^(٤)

- وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ:

خَلِيلِي حُبِّي سِدْرَ حَلِيَّةٍ مُورِدِي حِيَاضِ الْمَنَايَا، أَوْ مَقِيدِي الْأَعَادِيَا
خَلِيلِي إِنْ أَسْعَدْتُمَا فَهَمَمْتُمَا بَأَنَّى ظِلَالُ السُّدْرِ فَاسْتَتَبِعَانِيَا

(١) انظر: «المختص» (١١/١٨٥).

(٢) انظر: «لسان العرب» (٤/٣٥٤)، و«تاج العروس» (١١/٢٢٥، ٢٢٦)، و«معجم النبات والزراعة» (١/٣٠٥).

(٣) انظر: «معجم النبات والزراعة» (١/١١٢).

(٤) ذكر هذه الأبيات أحمد الهاشمي في كتابه: «جواهر الأدب» (ص: ٥٤٨) ولم ينسبها لقائلها.

فوالله ما أحببت سِذراً ببلدة من الأرض، حتى سِذَرَ حَلِي اليمانيا^(١)
- ومما قيل في نَخَلَتِي حلوان من الشعر قول حمّاد عجرد:

جعل الله سِذَرَتِي قصر شيـ رين فداءً لَنَخَلَتِي حلوان^(٢)
- وقال عَزَقْل بن الحطيم العُكْلِي:

لعمرك للرُّمان^(٣) إلى بَشاء فحزم الأشمين إلى صُباح^(٤)
وأودية بها سَلَمٌ وسِذْرٌ وحمضٌ هيكَلٌ هدبُ الثّواحي
أسافلهنّ ترفُض في سُهوٍ وأعلاهّن في لجف وراح
نحلٌ بها وننزل حيثُ شِئنا بما بين الطريقِ إلى رُمّاح
أحبُّ إليّ من أطام جو ومن أطوابها ذات المناحي^(٥)

- وقال أبو صخر الهذلي في بعض الروايات:

ألا أيّها الرُّكْبُ المخبّون هل لكم بساكنٍ أجراع الحمى بعدنا خُبْر؟
فقالوا: طَوِينا ذاك ليلاً وإن يكن به بعض من تهوى فما شَعَرَ السَّفَرُ
خليلي هل يَسْتَخبر الرُّمّث والغصا وطلع الكدى من بطن رَمّان والسُدْر^(٦)

(١) انظر: «معجم البلدان» (٢/٢٩٧)، قال ياقوت الحموي: «حَلِيّ: بالفتح ثم السكون، بوزن ظَنِي، قال غُمارة اليمني: حَلِيّ مدينة باليمن على ساحل البحر».

(٢) انظر: «معجم البلدان» (٢/٢٩٣).

(٣) قال ياقوت الحموي: «موضع يُعرف برمانتين، وهما هضبتان في بلاد بني عبس؛ قال: على الدّار بالرمانتين تعوّج، كذا قال العمراني».

(٤) قال السّكّري: «هذه المواضع دون هَجَر في بلاد سعد، وكانت قبل لعبدالقيس».

(٥) «معجم البلدان» (٣/٦٧).

(٦) «معجم البلدان» (٣/٦٧، ٦٨)، والْحَبُّ: هو الإسراع في المشي.



- وقال ساعدة بن جُوَيْة الهذلي يصفُ سحاباً:

لَمَّا رَأَى نَعْمَانَ حُلَّ بِكَرْفَىءِ عَكَرَ كَمَا لَبَّخَ الْبَزُولُ الْأَرْكَبُ
فَالسُّدْرُ مُخْتَلِجٌ وَأَنْزَلَ طَافِيَا مَا بَيْنَ عَيْنٍ إِلَى نُبَاتَى الْأَثَابُ
وَالْأَثَلُ مِنْ سَغِيَا وَحَلِيَّةٍ مَنْزَلُ وَالذَّوْمُ جَاءَ بِهِ الشَّجُونُ فَعُلَيْبُ^(١)

- وقال يَغْلَى الْأَحُولُ الْأَزْدِي:

فَلَيْتَ الْقِلَاصَ الْأَدَمَ قَدْ وَخَدَتْ بِنَا بِرَادٍ يَمَانٍ فِي رُبَا وَمَحَانٍ
بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبِتُ السُّدْرَ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَّهَانِ^(٢)

وقال الشيخ الإمام الأديب قطب الدين أبو الخير محمد بن عبد القوي
المكي المالكي:

قَسَمًا بِشَغْبِيهِ وَبِالضُّحْرَاتِ مِنْ هَضْبَاتِهِ وَبِأَيْكِهِ وَبِضَالِهِ^(٣)

- وقال صدقة بن نافع العُمَيْلي - وكان بالجزيرة -:

أَرْقَتْ بِحِرَّانِ الْجَزِيرَةِ مَوْهِنَاً لِبَرْقٍ بَدَا لِي نَاصِبٍ مُتَعَالِي
بَدَا مِثْلَ تَلْمَاعِ الْفَتَاةِ بِكَفِّهَا وَمِنْ دُونِهِ نَأْيٌ وَعَبْرٌ قِلَالُ
فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَيْنَ تُكْحَلُ فَلُفْلَاً وَبِي عَسُ حَمَى بَيْنَ وَمَلَالُ

(١) «معجم البلدان» (٢٢٢/٣)، و«لسان العرب» (٩٧/٢) و(٣٠٨/١٣) وجاء فيه: «فغودر طافياً» بدلاً من: «وأنزل طافياً»، وعَيْنٌ: اسم موضع، وكذلك نُبَاتَى.

(٢) «خزانة الأدب» (٢٧٦/٥)، والقلاص: جمع قلوص، وهي الناقة الشَّابَّة، والأدَم: جمع آدماء، والأدَمَة في الإبل: البياض الشديد، وَوَخَدَتْ: أسرعَتْ، وَرُبَا: جمع ربوة، وَالْمَرْخُ: شجرٌ سريع الؤزي، وَالشَّبَّهَان: شجرٌ شائك، وقيل: هو التَّمَام من الرياحين.

(٣) «غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام» (٤٥٨/٢)، والضَّالُ: السُّدْرُ البَرْي، وسيأتي الكلام عليه لاحقاً.

وأظلالٌ سِذِرٍ تالِعٍ وسيالٍ؟
 وشربٌ بأَوْشَالٍ لَهْنٌ ظلالٍ
 بِقِيلٍ وما مع قيلهنَّ فعالٍ^(١)

فهل يرجعن عيشٌ مضى لسبيله
 وهل ترجعن أيامنا بمتالعٍ
 وبيض كأمثالِ المَهَا تستبينها
 - وقال الخطيم اللّصّ:

من القُفِّ أو من رملة حين أبردا
 وأودية ينبتن سِذراً وعزقداً
 وأجبالها لو كان أنأى تودداً^(٢)

لها بين ذي قار فرملٌ مُخَفَّقُ
 أواعسٌ في بَرثٍ من الأرض طيب
 أحبُّ إلينا من قرى الشّام منزلاً
 - وقال شاعرٌ آخر:

من سِذِرٍ بيشةً ملتفٌ أعاليها
 عُجمٌ وأملحٌ أنحاءٌ نواحيها
 يلوي بأثيابٍ أصحابي تباريها:
 ماء الجزيرة والمطلى فأسقيها^(٣)

عَثَى الحَمَامُ على أفنانٍ غَيَظَةٍ
 غُثَّين، لا عَرَبِيَّاتٍ، بالسَّيْئَةِ
 فقلت، والعيسُ خوصٌ في أزمَتها
 أزعى الأراكَ قلوصي ثمَّ أوردتها
 - وقال صخر:

بأرضٍ مقيمٍ سِذْرُها وسيالُها
 ونخلةٍ إذ جادت عليه ظلالُها^(٤)

ألا قد أرى واللّه أني مَيِّتٌ
 لقد طالَ ما حَيَّيتُ أخيلة الحمى

(١) «معجم البلدان» (٥٢/٥)، ومتالع: جبل بنجد، وفيه عَيْنٌ يقال لها: الخُرارة.

(٢) «معجم البلدان» (٧٣/٥)، ومُخَفَّقٌ: هو رملٌ في أسفلِ الدّهناء من ديار بني سعد.

(٣) «معجم البلدان» (١٥٠/٥)، والمطلى: واحد المطالي، وهو الموضع الذي تُطلّى فيه الإبل بالقطرانِ والثَّقِط، وهو موضعٌ بنجران.

(٤) «معجم البلدان» (٢٧٧/٥).



- وقال زهير بن أبي سلمى:

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ
لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ
قَفَرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِثِ مِنْ ضَفْوَى أَلَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ^(١)

- وقال زهير أيضاً:

وَعُرْشٌ، كحَاشِيَةِ الْإِزَارِ، شَرِيجَةٌ صَفراءُ، لَا سِذْرَ، وَلَا هِيَ تَأْلُبُ^(٢)

- وقال الضحَّاك بن أبي عقيل:

أَيَا سِذْرَتِي وَادِي نَخِيلٍ عَلَيْكُمَا وَإِنْ لَمْ تُزَارَا نَضْرَةً وَسَلَامَ
يَفِيءُ حَمَامُ الْوَادِيَيْنِ إِلَيْكُمَا وَإِنْ كَانَ مِنْ سِذْرِ أَعَمَّ رَكَامَ
وَإِنِّي لَأَهْوَى مِنْ هَوَى بَعْضِ أَهْلِهِ بِرَاماً وَأَجْرَاعاً بِهِنَّ بِرَامَ
وَأَنْ أَرَدَ الْمَاءَ الَّذِي نَضَبَتْ بِهِ بِسَمْرَاءَ مِنْ حَرِّ الْمَقِيزِ صِيَامَ
أَلَمَّا نَسَلْنَا أَوْ نَزَزَ أَرْضَ وَاسِطَ فَكَيْفَ بِتَسْلِيمٍ وَأَنْتَ حَرَامُ؟
أَلَا حَبْذا الْحَنَفَاءِ وَالْحَاضِرِ الَّذِي بِهِ مَحْضَرٌّ مِنْ أَهْلِهَا وَمَقَامُ
أَقَامَ بِهِ قَلْبِي وَرَاحَتِ مَطِيَّتِي بِأَشْلَاءِ جِسْمٍ نَاعِمٍ وَعِظَامُ^(٣)

- حَدَّثَ ابْنُ دَرِيدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: ذَكَرَ أَبُو خَيْرَةَ الطَّائِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ طَيِّءٍ كَانَتْ مَحَلَّةُ أَهْلِهِ فِي مَنَابِتِ النَّخْلِ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مَحَلَّةُ أَهْلِهَا فِي مَنَابِتِ

(١) «شعر زهير بن أبي سلمى» صنعة الأعلام الشنتمري (ص: ١١٤، ١١٥)، و«معجم البلدان» (٤٥٩/٣) و(٢٧٤/٥) وجاء عنده: «لعب الرياح» بدلاً من: «لعب الزمان»، وضفوي: بالفتح ثم السكون، هو مكان دون المدينة.

(٢) «ذيل شعر زهير وهو ما لم يروه الأعلام الشنتمري ورواه ثعلب وصعوداء» (ص: ٢١٠).

(٣) «معجم البلدان» (٣١١/٢، ٣١٢)، والحنفاء: هو ماء لبني معاوية بن عامر بن ربيعة.

الطَّلَح، وَشَرَطَ لَأَهْلِهَا أَنْ لَا يَحُولُهَا مِنْ مَكَانِهَا، فَمَكَثَ عِنْدَهُمْ حَتَّى أَجْدَبُوا، فَقَالَ لَأَهْلِهَا: إِنِّي رَاحِلٌ لِأَهْلِي إِلَى الْخَصْبِ، ثُمَّ رَاجَعَ إِلَيْكُمْ إِذَا أَجْنَى النَّاسُ، فَأُذِنَ لَهُ فَارْتَحَلَ، حَتَّى إِذَا أَشْرَفَ عَلَى أَهْلِهِ نَظَرَتْ زَوْجَتُهُ إِلَى السِّدْرِ فَسَأَلَتْهُ عَنْهُ فَأَخْبَرَهَا، ثُمَّ نَظَرَتْ إِلَى النَّخْلِ فَلَمْ تَعْرِفْهُ فَسَأَلَتْهُ فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ:

أَلَا لَا أَحِبُّ السِّدْرَ إِلَّا تَكْلُفًا وَلَا لَا أَحِبُّ النَّخْلَ لِمَا بَدَا لِيَا
ولكنني أهوى أراضِي مُطْعَم سقاهنَّ ربُّ العرشِ مُزْنًا عَوَالِيَا
فيا صاعد النَّخْلِ العَشِيَّةَ لو أتى بضِغْثِ أَلَاءِ كَانَ أَشْفَى لِمَا بِيَا

فلما رأى زوجها ازدراءها النَّخْلَ أطعمها الرُّطْبَ، فلما أَكَلَتْهُ قَالَتْ:

نزلنا إلى ميل الذُّرَى قُطْفِ الْخُطَى سقاهنَّ ربُّ العرشِ من سَبَلِ الْقَطْرِ
كراماً فلا يغشينَ جاراً بَرِيَّةً يَمِذْنَ كَمَا مَادَ الشُّرُوبُ مِنَ الْخَمْرِ^(١)



هذا بعض ما وقفنا عليه من شعر العرب في شجرة السِّدْرِ، وسردُ ذلك يطول، وليس هذا من مقاصد رسالتنا هذه.

أنواع السِّدْرِ

السِّدْرُ لُونَان:

- فَمِنْهُ غُبَيْرِيٌّ: وهو ضربٌ من السِّدْرِ أصغر من الدَّوْمِ^(٢)، أو هو ما نبت من السِّدْرِ على شطوط الأنهار وعِظَمَ، وهو نَسَبٌ إِلَى الْغُبَيْرِ الَّذِي هُوَ الشَّاطِئُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

(١) «معجم البلدان» (١٤٩/٥، ١٥٠)، ومُطْعَم: اسم وادٍ في اليمامة.

(٢) المقصود بالدَّوْمِ هنا: العِظَامُ من السِّدْرِ.



قال عبدالقادر البغدادي: «وما نبت منه على شطوط الأنهار فهو العُبري، نسبةً إلى العُبر - بالضم - وهو شطُّ النهر وجانبه»^(١).

وقيل: هو ما لا شوك فيه إلا ما لا يَضِير، وقيل: هو ما لا ساق له منه.

قال ابن ناصر الدين: «العُبري من السُّدْرِ الذي ليس له سوق، وقيل: ما ينبت على الأنهار، قال الخليل^(٢): وجزم بالثاني ابن دريد^(٣) وغيره، ومما يقوي الأول قول العجاج: «لا ث بها الأشاء والعُبري»^(٤)»^(٥).

وقد يقال: العُمرِّي، وهو: القديم من السُّدْرِ والشجر نسبةً إلى العُمر، يقال: شجرة عُمرِيَّة، أي: عظيمة أتى عليها عُمر طويل، ويقال لما عَظُمَ من العَوسج: عُبرِي أيضاً^(٦).

وهذا النوع ورقته عريضة مُدَوَّرَة، وثمره طيب، وورقه عَسول، يُشبه شجر العُتاب، وله سلاءٌ كسلائه، وورقٌ كورقه، غير أن ثمر العُتاب أحمر حلو، وثمر السُّدْرِ أصفر مز يُتَفَكَّه به.

- ومنه ضال^(٧): وهو برِّي، ينبت في الجبل أو بعيداً من الماء،

(١) «خزانة الأدب» (٩٦/١)، وانظر أيضاً: «كتاب النبات» (ص: ٢٣) لأبي سعيد الأصمعي، و«غريب الحديث» (٦٢٠/٢) للحري.

(٢) في كتابه: «العين» (١٣٠/٢) مادة (عبر).

(٣) في «جمهرة اللغة» (٢٦٦/١).

(٤) انظر: «ديوان العجاج» (ص: ٣١٤)، والأشاء: صغارُ الثخل، واحدها: أشاء.

(٥) «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٣٨٤/٦).

(٦) انظر: «لسان العرب» (٤/٣٥٤، ٥٣٠)، و«تاج العروس» (٢٢٥/١١)، و«المختص»

(١٨٥/١١)، و«معجم النبات والزراعة» (١/٣٢٥، ٣٣٥)، و«الجامع لمفردات الأدوية

والأغذية» (٤/٣)، وغيرها.

(٧) قال الأمير مصطفى الشهابي في «معجم الألفاظ الزراعية» (ص: ٦٩٠): «ضال

(Zizyphus lotus): نوع شاهدناه برياً في العُور وفي الحولة على مقربة من

بانياس».

واحدته: ضَالَّةٌ، وهو ذو شوكٍ، ولا يُنْتَفَعُ بثمره، ولا يصلح ورقه للغسول، وربما خَبِطَ ورقه الرَّاعِيَّةُ، وثمره عَفِصٌ لا يَسُوغُ في الحلقِ^(١).

(١) انظر: «لسان العرب» (٤/٣٥٤، ٥٣٠)، و«تاج العروس» (١١/٢٢٥)، و«المخصص» (١١/١٨٥)، و«معجم النبات والزراعة» (١/٣٢٥، ٣٣٥)، و«الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» (٣/٤)، وغيرها.

قلت: وقد وردت تسمية السُّدْرِ البرِّيِّ بالضَّالِّ في حديثٍ أخرجه البخاري (رقم: ٢٨٢٧ - فتح) - واللفظُ له -، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٣٨)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٢٧٢٤) من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عنبسة بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بخير بعدما افتتحوها فقلت: يا رسول الله! أسهم لي، فقال بعض بني سعيد بن العاص: لا تُسهم له يا رسول الله، فقال أبو هريرة: هذا قاتل ابن قوْقُل، فقال ابن سعيد بن العاص: واعجباً لو نَزِرَ تَدْلَى علينا من قُدوم ضَانٍ يعني عليّ قتل رجلٍ مسلمٍ أكرمهُ الله على يَدَيَّ، ولم يُهْنِ على يديه، قال: فلا أدري أسهم له أم لم يُسهم له.

ولفظ يعقوب: واعجابه لو نَزِرَ تَدْلَى علينا من قُدوم ضَالٍ.

ولفظ أبي داود مثله، غير أنه قال: «يا عجباً» بدلاً من: «واعجابه».

قال ابن حجر في «الفتح» (٦/٤١): قوله: (من قُدوم ضَانٍ) قال ابن دقيق العيد: وقع للجميع هنا بالنون، إلّا في رواية الهمداني فباللام، وهو الضَّوَاب، وهو السُّدْرُ البرِّيُّ.

وأخرجه البخاري أيضاً مرسلًا (رقم: ٤٢٣٧) من طريق سفيان، قال: سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية قال: أخبرني عنبسة بن سعيد، أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه أتى النبي ﷺ فسأله... فذكره، والأول أتم منه.

وأخرج البخاري - تعليقاً - (رقم: ٤٢٣٨)، وأبو داود (رقم: ٢٧٢٣) - واللفظُ له -، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، أنَّ عنبسة بن سعيد أخبره، أنه سمع أبا هريرة يحدث سعيد بن العاص، أنَّ رسولَ الله ﷺ بعث أبا نٍ بن سعيد بن العاص على سريةٍ من المدينة قِبَلَ نجد، فَقَدِمَ أبان بن سعيد وأصحابه على رسول الله ﷺ بخير بعد أن فتحها، وإنَّ حُزْمَ خَيْلِهِمْ لَيْفٌ، فقال أبان: أقسم لنا يا رسول الله، قال أبو هريرة: فقلت: لا تقسم لهم يا رسول الله، فقال أبان: أنت بها يا وَبَرُ تحدثُ علينا من رأسِ ضَالٍ، فقال النبي ﷺ: «اجلس يا أبان»، ولم يقسم لهم رسول الله ﷺ.



قال ابن جني: «رأيت بخط جعفر بن نحية - أحد أصحاب ثعلب - الضَّالَّ - مهموزاً -، فكنت أرى أنه من الشيء الضَّئِيل، لأنه لبُعْدِهِ عن الأنهار والأرياض مَضْؤُلٌ نَبْتُهُ، ولم يكن كما يَنْبُتُ على الأنهار من العُبريِّ، إلى أن رأيت بخط أبي إسحاق: أَضْيَلَتِ الأَرْضُ، فقطعت أن العين ياء»^(١).
قال ذو الرُّمَّة:

قَطَعْتُ إِذَا تَجَوَّفَتِ العَوَاطِي ضُرُوبَ السُّدْرِ عُبرِيّاً وضالاً^(٢)
وقال آخر:

يا ما أَمِيلِحَ غِزْلاًناً شَدَنْ لَنَا من هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ^(٣)

= قال ابن حجر في «الفتح» (٤٩٢/٧): «وقد فسر البخاري في رواية المستملي الضَّالَّ - باللام -، فقال: (هو السُّدْرُ البرِّيُّ)، وكذا قال أهل اللغة أنه السُّدْرُ البرِّيُّ، ووقع في نسخة الصغاني: (الضَّالُّ: سِدْرَةُ البرِّ)، وتقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الجهاد وأنه السُّدْرُ البرِّيُّ».

الْوَزْرُ: هو دَائِيَّةٌ صغيرة كالسَّنَوْرٍ وحشية، قال الخطابي: «أراد أبان تحقير أبي هريرة وأنه ليس في قدر من يشير بغطاء ولا منع، وأنه قليل القدرة على القتال»، والقُدُوم: الطرف، والضَّان: قيل: هو رأس الجبل، لأنه في الغالب موضع مرعى الغنم، وقيل: هو بغير همز، وهو جبل لدوس قوم أبي هريرة.

(١) «المختصص» (١٨٥/١١).

(٢) «لسان العرب» (٣٥٤/٤)، و«تاج العروس» (٢٢٥/١١).

(٣) «خزانة الأدب» (٩٣/١)، وهذا البيت من جملة أبيات ذكرها ابن هشام في شرح شواهد، وروى العباسي في «معاهد التنصيص» عن بعضهم أنه من أبيات لبعض الأعراب، وجاء في «الدمية» للباخري: أنه أول أبيات ثلاثة لبدي اسمها كامل الشقفي، وقال العيني: إنه من قصيدة للعرجي، وهذا البيت قد روي للمجنون، ولذي الرُّمَّة، وللحسين بن عبدالله، والله أعلم.

انظر: «خزانة الأدب» (٩٧/١)، و«الدرر اللوامع» (٢٣٤/١) للشنقيطي.

قال عبدالقادر البغدادي في «خزانة الأدب» (٩٦/١): «وقد رواه الجوهري:

من هَوْلِيَاءِ بَيْنِ الضَّالِّ والسَّمْرِ

وجاء في «لسان العرب» (٤٣٦/١٥): «برزن» بدلاً من: «شدن».

وقال زهير بن أبي سلمى:

قَفَرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِثِ مِنْ ضَفَوَى أَلَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ^(١)

وقال الشيخ أبو الخير محمد بن عبد القوي المكي المالكي:

قَسَمًا بِشِغْبِيهِ وَبِالضُّحْرَاتِ مِنْ هَضْبَاتِهِ وَبِأَيْكِهِ وَبِضَالِهِ^(٢)



وصف عام لشجرة السدر

الاسم العربي: سدر، نبق، دزم، علب

الاسم العلمي: *Ziziphus spina christi* (L.) Willd

الاسم الإنجليزي: Syrian Christ - Thorn

الفصيلة: النبقية RHAMNACEAE

أولاً: الوصف النباتي:

هي شجرة أو شجيرة معمرة، ذكر داود الأنطاكي أنها تقيم نحو مائة عام^(٣)، دائمة الخضرة، قوية، يبلغ ارتفاعها بين (١٠ - ١٢ م)، ساقها خشبية ضخمة، ذات فروع ملساء، تحمل أزواجاً من الأشواك القوية المنحنية وغير المتساوية في قاعدة كل ورقة، أغصانها متدلية، وذات مجموع جذري عميق.

(١) تقدم ذكره في الأشعار.

(٢) تقدم ذكره في الأشعار.

(٣) «التذكرة» (١/١٨٦).



- الأوراق: غالباً مستديمة، بسيطة، جلدية، متقابلة، بيضوية، أو بيضوية محدبة، متطاولة، يصل طولها بين (٢ - ٤ سم)، مدوّرة عند القاعدة، وفيها ثلاثة خطوط واضحة، سطحاً الورقة خاليان من الشعيرات، إلاّ أنّه قد توجد الشعيرات على امتداد العروق في السطح الأسفل، ذات أذينات متحورة إلى أشواك قويّة.

- الأزهار: صفراء مُخَصَّرَة، صغيرة، خنثية، أو متعددة الجنس، محمولة على عنق زغبى، متجمعة في عناقيد أو مجاميع إبطية. وموسم التزهير في شهر حزيران حتّى بداية الخريف، ويتمّ التلقيح بالحشرات.

- الثمار: لُبِّيّة، حَسَلَة^(١)، كروية، قطرها ستمتر ونصف تقريباً^(٢)، لها طعم قابض في الفم، تصفرُّ عند النضج وتؤكل، وهي ذات طعم حلوٍ مستحبّ، وتحملُ الأشجارُ ثمارها في السنة الثالثة من عمرها.

- القشرة: بُنيّة غامقة، تتشقق على شكل خيوط أو ألواح ضيّقة، ولكنّها تظهرُ ملساء على الأغصان.

ثانياً: البيئة:

تنمو شجرة السُّدْرِ في المناطق الصحراوية التي تبلغ أمطارها حوالي (١٠٠ ملم)، وكذلك في المناطق شبه القاحلة ذات أمطار أكثر بكثير، خاصّة في السهول الغرينية ذات التربة العميقة، وقد تكون غابات مفتوحة في منطقة الحشائش، شديدة المقاومة للحرارة والجفاف، وتكوّن جذوراً عميقة جداً،

(١) الثمار الحسلية يتميّز فيها الغلاف الثمري إلى طبقة خارجية جلدية، وطبقة وسطى لحمية مليئة بالعصارة، وطبقة داخلية صلبة تحتوي على بذرة واحدة، كما في ثمار نبات البرقوق والمشمش.

انظر: كتاب «الثبات العام» (ص: ٥٣٥).

(٢) الثمار تختلف تبعاً لاختلاف الأصناف، ويتفاوت الحجم من النوع الصغير المعروف بحجم حبة الكرز، إلى حجم حبة البرقوق.

ولها قابلية فائقة على التكاثُر، ولكنها تتحملُ الانجِماءَ بصعوبةٍ، مفيدةٌ للغرسِ في المناطقِ القاحلةِ لمنعِ الانجرافِ.

ثالثاً: التوزيع:

- الأردن وفلسطين: الحولة، بانياس، طبريا، أريحا، غور الصافي، عين جدي، الخضيرة، القدس، حيفا، غور الأردن، العقبة.

- لبنان: حول بيروت.

- ليبيا: يوجد في محافظة فزان، ويقال: أنه أدخل قديماً من السودان، ينمو على شكل أشجارٍ متفرقةٍ في برقة.

- مصر: في سيناء، وأسيوط، والصعيد، والنوبة.

- السودان: في شمال وأواسط السودان.

- السعودية: واسع الانتشار في البلاد وخاصةً الأودية، يلزم الطرفاء^(١) في أكثر المناطق غير الملحية.

- الكويت: تنمو في منطقة الزور في شمال الكويت، وتزرع في الحدائق العامة والمتنزهات كأشجارٍ للظلِّ والزينة، وتوجد منها مجموعة كبيرة في قرية الفنطاس وغيرها من الأماكن.

- العراق: تنمو في مناطق السهول، وفي المنطقة الوسطى، وتتواجد بكثرة في بغداد كأشجار الطرق والظلِّ، وتنمو في المنطقة الشمالية في منطقة جنديان بالقرب من مصيف حاج عمران في محافظة أربيل.

- إمارات الخليج الأخرى: تنمو في معظم إمارات الخليج العربي مرافقة للطرفاء في غالب الأحيان في الأماكن غير الملحية.

(١) شجرةٌ من الفصيلة الأثلية، قد يصل ارتفاعها إلى خمسة عشر متراً أحياناً.



- اليمن: تنتشر هذه الشجرة في جميع أنحاء اليمن تقريباً، وخاصةً في سهول المناطق الجبلية.

- المغرب العربي: يعتقد بوجودها في المناطق الصحراوية حيث تقل الأمطار عن (١٥٠ ملم) سنوياً، وكذلك في المناطق الجافة التي يصل معدل سقوط المطر فيها إلى (٢٠٠ ملم) تقريباً في السنة.

- الهند: قال ابن بطوطة في مَغْرِضِ كلامه عن الزراعة في الهند: «وليس هناك من أشجار بلادنا شيء ما عدا النَّبَق، لكنَّه عندهم عظيم الجرم، تكون الحبة منه بمقدار حبة العَفْص^(١)، شديد الحلاوة»^(٢).

- وهي بشكلٍ عامٍّ تتواجد في المناطق ذات المُناخ شبه الاستوائي، ومُناخ البحر الأبيض المتوسط، وتنمو في بقاعٍ عديدةٍ من العالم، ولا توجد في المرتفعاتِ وسفوحِ الجبال^(٣).



(١) العَفْصُ: نوع من شجر البلوط، ومن ثمر العَفْصِ يُتخذ الحبر والصمغ.

(٢) «رحلة ابن بطوطة» (ص: ٤٢٦).

(٣) استفيد هذا الوصف العام لشجرة السُّدْرِ من مصادر عديدة، أهمها: كتاب «أهم الأشجار والشجيرات الحرجية والطبيعية في الوطن العربي» (ص: ٥٥)، و«نباتات المشرق العربي الطبيعية» (ص: ١٠٦)، و«معجم الألفاظ الزراعية بالفرنسية والإنجليزية والعربية» (ص: ٦٩٠)، وغيرها انظرها في قائمة المراجع.



رسم لأغصان وأوراق وثمار شجرة السَّدرِ



تَكَاثُرُ وَزْرَاعَةُ السُّدْرِ

جاء في فضلِ غرسِ السُّدْرِ وزراعته حديثٌ موضوعٌ لا يصحُّ^(١)، ويُغني عنه عموم قول النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»^{(٢)(٣)}.

يتكاثرُ السُّدْرُ بالبذورِ، إذ تزرع الثَّوَاةُ الخشبية من الثمار الثَّامَةُ النضج، ويمكن زراعة البذور على مدار السنة، إلا أنَّ أفضل وقت لزراعته شهر مارس وإبريل.

(١) أخرجه ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (١٩٩/٧) من طريق الحسن بن قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الْبَجَلِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ شَيْءٌ يَزِيدُ فِي الْعَمْرِ فَصِلَةُ الرَّحِمِ، وَإِغْرَاسُ السُّدْرِ».

قلت: موضوع، عُبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَبٍ قال الإمام أحمد عنه: لا يُعرف، وقال الإمام الشافعي: لا نعرفه، وقال ابن القطَّان الفاسي: مجهول الحال، ووثقه ابن حبان كعادته في توثيق المجاهيل، وابنه يحيى بن عُبيد الله متروك، قال الحاكم: روى عن أبيه، عن أبي هريرة نسخة أكثرها مناكير، قال في موضع آخر: يضع الحديث، ويحيى بن العلاء رُمي بالوضع، والحسن بن قُتَيْبَةَ قال عنه الذهبي في «الميزان»: هالك.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/٥): «وفي الحديث فضل الغرس والزرع، والحض على عمارة الأرض».

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٤٧/٣، ١٩٢، ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٤٣)، والبخاري في «صحيحه» (رقم: ٢٣٣٠ و ٦٠١٢ - الفتح) - واللفظ له -، ومسلم في «صحيحه» (٢١٥/١٠ - النووي)، والترمذي في «سننه» (رقم: ١٣٨٢) من طريق قتادة، عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ، به.

وللحديث شواهد من حديث جابر بن عبد الله، وأبي الدرداء، وأُمُّ مُبَشَّرِ الأنصارية رضي الله عنهم أجمعين.

أما حديث جابر: فأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٣/١٠ - ٢١٤ - النووي).

وأما حديث أبي الدرداء: فأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٤٤/٦).

وأما حديث أُمِّ مُبَشَّرِ الأنصارية: فأخرجه أحمد في «مسنده» (٤٢٠/٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢١٤/١٠ - ٢١٥ النووي).

وبالنظر لصلابة البذور فإنها تحتاج إلى ما يقرب من عشرين يوماً للإنبات، وينصح بأن تشق قبل الزراعة بكسرها، ليسهل دخول الماء إلى جنين البذرة، فيكون الإنبات أسرع، وتزرع البذور رأساً في الأصص، وقل أن تزرع في المنبت لنجاحها الأكيد.

ويجب ألا يغرب عن البال بأن الأشجار الناتجة عن زراعة البذور قد لا تحمل صفات الأم، وذلك لاحتمال التلقيح الخلطي، وعدم تركيز الصفات، أمّا إذا أريد الحصول على أشجار تحمل ثماراً من صنف معين فيلجأ إلى الإكثار الخضري بالتطعيم، والذي يتبع لإنتاج الأشتال لأغراض تجارية، وإنتاج أصناف ذات ثمار معينة، وللمحافظة على النوع.

وتتبع طريقة التطعيم بالبرعم، أو القلم في مثل هذه الحالات، وتجرى هذه العملية في أواخر شهر فبراير، والأشتال المطعمة تعطي نفس الصفات المطلوبة، ولا تتطلب الأشجار كثيراً من الخدمة، بل يُراعى فيها التقليم المناسب الموجّه^(١).



ما جاء في حُبِّ شجر السدر

أخرج الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣١/٤) من طريق أحمد بن خليل بن ميمون اليماني - المعروف بجور - قال: حدّثنا الأصمعي، أخبرني عمران بن عمران البجلي، عن محمد بن عنترة الفزاري، عن الشعبي، قال: قال ابن عباس: النبُّ شجرة مباركة، وهي أولُ ثمرة تبلغ أو تؤكل، وما أحبّها إلا عاقل.

قلت: إسناده ضعيف، محمّد بن عنترة وعمران بن عمران البجلي لم

(١) انظر: «زراعة الأشجار في الكويت» (ص: ٣٩).



أقف على من ترجم لهما، وأحمد بن خليل بن ميمون - المعروف بجور - قال الدارقطني عنه: ضعيف لا يُحتجُّ به، أمَّا الأَضْمَعِي فهو: عبد الملك بن قُرَيْب - صاحب اللُّغة والتَّحْو - وثَّقه ابن معين، وقال أبو داود: صدوق.



ما جاء في سِدْرَةِ الْمُنتَهَى

قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝۱ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝۲ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝۳ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝۴ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝۵ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝۶ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝۷ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝۸ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝۹ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝۱۰ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝۱۱ أَفَتَمْرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝۱۲ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝۱۳ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝۱۴ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۝۱۵ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝۱۶ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝۱۷ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝۱۸﴾ [سورة النجم: ١ - ١٨].

قال الإمام الطبري - رحمه الله -: «والسِّدْرَةُ: شجرة النَّبِيِّ»^(١).

وقال أيضاً: «وبالَّذِي قلنا في أنَّها شجرة النَّبِيِّ تتابعت الأخبار عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، وقال أهل العلم»^(٢).

(١) «جامع البيان» (٥٢/٢٧).

(٢) «جامع البيان» (٥٣/٢٧)، وورد في أنَّها شجرة السُّدْرِ حديث مرفوع للنَّبِيِّ ﷺ، أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٧٥/٦) من طريق محمد بن حُميد، حدثني علي بن مجاهد، وحَكَّام، وهارون، عن عثبسة، عن أبي هاشم الواسطي، عن ميمون بن سيَّاه، عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ في قوله: «سِدْرَةُ الْمُنتَهَى» قال: شجرة النَّبِيِّ.

قلت: إسناده ضعيف جداً، فميمون بن سيَّاه وثَّقه أبو حاتم، وقال الدَّارقطني: يُحتجُّ به، وضعَّفه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال أبو داود: ليس بذلك، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطيء، وأعاد ذكره في «المجروحين» فقال: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يُحتجُّ به إذا انفرد، وحَكَّام - هو ابن سلم الرازي - ثقة، إلا أنَّه =

وإليك ما وصلنا من أخبار عن النبي ﷺ في سِذْرَةِ الْمُنتَهَى والمُصْرَحِ في بعضها أنها شجرة النَّبِيِّ:

- عن مالك بن صغصعة قال: قال نبي الله ﷺ: «ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، وَنَعَمْ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ رُفِعَتْ لِي سِذْرَةُ الْمُنتَهَى، فَإِذَا نَبْطُهَا مِثْلُ قِلَالٍ هَجَرٍ^(١)، وَإِذَا وَرْقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِذْرَةُ الْمُنتَهَى، وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: فَالنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ^(٢).

= يُحَدِّثُ عَنْ عُنْبَسَةِ أَحَادِيثَ غَرَائِبَ، وَعَلِيٌّ بْنُ مَجَاهِدٍ مَتْرُوكٌ، وَمُحَمَّدٌ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ حَيَّانَ الرَّازِي ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ جَدًّا.
وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٤١٥/٦) بِالإِسْنَادِ نَفْسَهُ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سِذْرَةُ الْمُنتَهَى» سُدَّةٌ بَتِي.

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «الْقِلَالُ - بِالْكَسْرِ - جَمْعُ قُلَّةٍ - بِالضَّمِّ - هِيَ: الْجَرَارُ، يَرِيدُ أَنْ ثَمَرُهَا فِي الْكَبْرِ مِثْلُ الْقِلَالِ، وَكَانَتْ مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِيِّينَ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ التَّمْثِيلُ بِهَا»،
انظر: «فتح الباري» (٢١٣/٧).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ الطَّوِيلِ.
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠)، وَهَنَّادٌ فِي «الزَّهْدِ» (رَقْمٌ: ١١٧)،
وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٣/٢٧)، وَالبَخَارِيُّ (رَقْمٌ: ٣٢٠٧، ٣٨٨٧ - فَتْحٌ) - وَاللُّفْظُ لَهُ -، وَمُسْلِمٌ (٢٢٣/٢ - ٢٢٥ - الثَّوَوِيُّ)، وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْمٌ: ٣٣٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢١٧/١ - ٢٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٦/١ - ١٢٤)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالَتِ الثَّبُوءِ» (٣٧٣/٢ - ٣٧٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الطَّبْءِ النَّبَوِيِّ» (ق: ١٣٥/ب، ق: ١٣٦/أ) مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْهُ، بِهِ.

وَجَاءَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي رَوَايَتِهِ الْأُولَى: «فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ».
وَجَاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٢٤/٢)، وَالبَيْهَقِيِّ: «أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا».
وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَنْهَارِ: «فتح الباري» (٢١٣/٧، ٢١٤).



- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، فَقِيلَ: مِنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمِنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ ﷺ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى سُدْرَةِ الْمُثْنَى، وَإِذَا وَرَقُهَا كَأَذَانِ الْفِيلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَاقِلِ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى»^(١).

- وعن أنس بن مالك في قوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ ﴿١٤﴾ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَتْ لِي سِدْرَةٌ مَتَهَا فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، نَبَقُهَا مِثْلُ قِلَاقِلِ هَجْرٍ، وَوَرَقُهَا مِثْلُ أَذَانِ الْفِيلَةِ، يَخْرُجُ مِنْ سَاقِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ مَا هَذَانِ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَفِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا النَّهْرَانِ الظَّاهِرَانِ: فَالْنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (١٤٨/٣، ١٤٩)، وأبو عوانة في «مسنده» (١٢٦/١ - ١٢٨)، والطبري في «تفسيره» (٥٤/٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٩/٢ - ٢١٥ - الثَّوْرِي)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٨٢/٢ - ٣٨٤) من طريق ثابت البناني، عنه، به. وأخرجه مسلم أيضاً (٢١٧/٢) من طريق عبد الله بن أبي نمر، عنه، نحوه، وفيه تقديم وتأخير، وزيادة ونقص.

(٢) إسناده صحيح، أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٥١/٣ - ٢٥٢) - واللفظ له -، ومن طريقه أحمد في «مسنده» (١٦٤/٣)، والدارقطني في «سننه» (٢٥/١)، والحاكم في «المستدرک» (٨١/١)، والواحدي في «الوسيط» (١٩٧/٤) عن مَعْمَرٍ، عن قتادة، عن أنس، نحوه.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦١/٣) من طريق منصور بن زاذان، عن قتادة، به، نحوه.

وجاء عنده: يخرج من تحت سِدْرَةِ الْمُثْنَى أربعة أنهار.

قال أبو نعيم: «حديث صحيح مشهور من حديث قتادة، غريب من حديث منصور عنه، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي شَيْبَةَ».

- وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: لَمَّا أُسْرِيَ برسولِ اللَّهِ ﷺ انْتَهَى به إلى سِدْرَةِ الْمُتَهَيِّ، وهي في السَّمَاءِ السادسة، إليها يَنْتَهِي ما يُعْرَجُ به من الأرضِ فَيَقْبَضُ منها، وإليها يَنْتَهِي ما يُهْبَطُ به مِنْ فوقها فَيَقْبَضُ منها، قال: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ (١٦)، قال: فَرَأَشُ من ذهبٍ، قال: فَأَعْطِيَ رسولُ اللَّهِ ﷺ ثلاثاً: أُعْطِيَ الصَّلواتِ الخمس، وَأُعْطِيَ خواتيمَ سورة البقرة، وَغُفِرَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ مِنْ أُمَّتِهِ شيئاً الْمُفْجَمَاتُ^{(١)(٢)}.

= وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٥/٢٧) من طريق ابن ثور، عن مَعْمَر، عن قتادة مرسلًا.

قلت: وفتادة مُدْلَسٌ، وقد عنعنه، وقد أميئًا تدليسه بمجيئه من طريق شعبة عنه. أخرجه البخاري في «صحيحه» - تعليقاً - (رقم: ٥٦١٠) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، عن قتادة، به، نحوه. دون ذكر نَبَقِها وورقها، وفيه قصة الأقداح الثلاثة. ووصله أبو عوانة في «صحيحه» - كما في «تغليق التعليق» (٢٧/٥ - ٢٨)، وفتح الباري (٧٣/١٠) -، وعنه الطبراني في «المعجم الصغير» (رقم: ١١٣٩ - الروض الداني)، والإسماعيلي - كما في «التغليق» (٢٨/٥)، و«الفتح» (٧٣/١٠) - من طريق حفص بن عبدالله السلمي، حدَّثنا إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، به. وشعبة متشدّد في التدليس - كما عَرَفَ عنه -، فقد جاء عنه أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وفتادة»، قال ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص: ١٥١): «فهذه قاعدةٌ جيّدةٌ في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنّها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع ولو كانت معنّنة».

- (١) الْمُفْجَمَاتُ: هي الذنوب العظام التي تُهلك أصحابها وتوردهم النار، وتقحمهم إياها.
- (٢) أخرجه أحمد (٣٨٧/١، ٤٢٢)، وأبو عوانة في «مسنده» (١٢٨/١، ١٢٩)، ومسلم (٢/٣ - التَّوَي) - واللفظ له -، وابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٤٦٠/١١ - رقم: ١١٧٤٣)، والترمذي في «سننه» (رقم: ٣٢٧٦)، والنسائي في «سننه» (٢٢٣/١، ٢٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٥٢/٢٧، ٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٧٢/٢، ٣٧٣) من طرق عن مالك بن مغول، عن الزُّبَيْر بن عَدِي، عن طلحة، عن مَرْثَة، عن ابن مسعود، به.
- قلت: ولم يذكر الترمذي الزُّبَيْر بن عَدِي في إسناده، وزاد في آخره: «قال سفيان: فَرَأَشُ من ذهب، وأشار سفيانٌ بيده فأزَعَدَها، وقال غير مالك بن مغول: إليها يَنْتَهِي =



- وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ثُمَّ انطلق بي حتى انتهى بي إلى سِدْرَةِ الْمُنتَهَى، وَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أُدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أَذْخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا جَنَابُذُ اللَّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ»^(١).

- وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ - وَذُكِرَتْ لَهُ سِدْرَةُ الْمُنتَهَى - قال: «يسيرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّ الْفَتَنِ»^(٢) منها مائة سنة، أو يَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا مائة رَاكِبٍ - شك يحيى -، فيها فَرَّاشُ الذَّهَبِ، كَأَنَّ ثَمَرَهَا الْقِلَالُ»^(٣).

= علم الخلق، لا علم لهم بما فوق ذلك»، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٤٣/٥، ١٤٤)، والبخاري (رقم: ٣٤٩، ٣٣٤٢)، ومسلم (٢١٧/٢ - ٢٢٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٧٩/٢ - ٣٨٢).

ورجح الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٦٢/١) أنه من رواية أنس، عن أبي ذر، وقال: «كذا جزم به أصحاب الأطراف، ويُحتمل أن يكون مرسلًا من جهة ابن حزم، ومن رواية أنس بلا واسطة».

وجاء عند عبدالله بن أحمد: «أبي بن كعب» بدلًا من: «أبي ذر»، وهو خطأ لا شك في ذلك، فالرواية مخرجها واحد عند الجميع، وهذه الرواية ذُكرت في «مسند الإمام أحمد» قبل مسند أبي ذر، والصواب أنها من مسند أبي ذر، والله أعلم.

وجاء عند البخاري في روايته الأولى: «حَبَائِلُ» بدلًا من: «جَنَابُذُ»، قال الخطابي وغيره: هو تصحيف. ومعنى جَنَابُذُ: أي قباب.

(٢) الْفَتْنُ: هو الغصن المستقيم من الشجرة.

(٣) إسناده حسنٌ، أخرجه هُثَّاد في «الزهد» (رقم: ١١٥)، والترمذي في «سننه» (رقم: ٢٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٥٤/٢٧ - ٥٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤٦٩/٢) من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن أسماء، به.

جاء لفظه عند الطبري: «يسيرُ في ظِلِّ الْفَتَنِ منها مائة رَاكِبٍ، أو قال: يستظلُّ في الْفَتَنِ منها مائة رَاكِبٍ - شك يحيى -، والباقي مثله.

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

قلت: ومحمد بن إسحاق هو صاحب المغازي، وهو صدوق يدلُّس، وقد صرح بالتحديث في رواية هُثَّاد.

- وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في قوله: ﴿سِدْرَةُ الْمُنْهَى﴾ قال: صُبْرُ الْجَنَّةِ^(١) - يعني وسطها -، عليها فضول السندس والإستبرق^(٢).

ما جاء في سبب اختيارها دون غيرها من الأشجار

قال ابن دحية: «اختيرت السُدرة دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف: ظلٌ ممدودٌ، وطعامٌ لذيذٌ، ورائحةٌ زكيةٌ، فكانت بمنزلة الإيمان الذي يجمع القول والعمل والنَّية، فالظل بمنزلة العمل، والطعم بمنزلة النِّية، والرائحة بمنزلة القول»^(٣).



(١) قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٧٣/٤): «قال أبو عبيدة: صُبْرُهَا أعلاها، وكذلك صُبْرُ كُلِّ شَيْءٍ أعلاه، وجمعه أصبار، قال الثَّورِ بن تَوْلَبٍ يصف روضةً:

عَزَبَتْ وباكِرها الربيعُ بديمةً وطفاء تَمَلَّوْها إلى أضبارها
ويروى: غربت - يعني إلى أعاليها -، وهي جماعة الصبر، وقال الأحمر: الصبر جانب الشيء، وفيه لغتان: صُبْرٌ، وبُضْرٌ، كما قالوا: جَبَذَ، وَجَذَبَ، قال أبو عبيد: وقول أبي عبيدة أعجب إليَّ أن يكون في أعلاها من أن يكون في جانبها».

(٢) إسناده صحيحٌ، أخرجه هُثَّاد في «الزهد» (رقم: ٥٠) - واللفظ له -، وابن أبي شيبه في «مصنَّفه» (٩٧/١٣) من طريق وكيع، والطبري في «تفسيره» (٥٤/٢٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٧/٩ - رقم: ٩٠٥٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، ثلاثتهم عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن الحسن العرني، عن هُزَيْل بن شُرَّحْبِيل، عن عبدالله، به.

وجاء عند الطبراني: «قصور السندس» بدلاً من: «فضول السندس»، ولعله تصحيف. قلت: سفيان الثوري مدلسٌ، وقد عنعنه، والأئمة أخرجوا له واحتملوا تدليسه، وروايته عن سلمة بن كهيل لا تدليس فيها، قال البخاري: «ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً».

انظر: «العلل الكبير للترمذي» (ص: ٣٨٨).

(٣) «فتح الباري» (٢١٣/٧).



ما جاء في سبب تسميتها بسِدْرَةِ الْمُنتَهَى

اختلفَ في سببِ تسميتها بسِدْرَةِ الْمُنتَهَى على أقوالٍ ثمانية:

الأول: ما جاء في حديث ابن مسعود السابق: «إليها ينتهي ما يُعْرَجُ به من الأرض فيقبضُ منها، وإليها ينتهي ما يُهْبَطُ به من فوقها فيقبضُ منها».

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «حديث ابن مسعود ثابتٌ في الصحيح، فهو أولى بالاعتماد، وأورد النووي هذا بصيغة التمریض فقال: (وَحَكِيَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ... إلخ) ^(١)، هكذا أورده فأشعر بضغفه عنده، ولا سيما ولم يُصرِّح برفعه، وهو صحيحٌ مرفوعٌ» ^(٢).

الثاني: قال الإمام النووي - رحمه الله -: «قال ابن عباسٍ والمفسرون وغيرهم: سُمِّيَتْ سِدْرَةُ الْمُنتَهَى لأنَّ علم الملائكة ينتهي إليها، ولم يجاوزها إلا رسول الله ﷺ» ^(٣).

قال ابن حجر: «وهذا لا يعارض حديث ابن مسعود المتقدم، لكنَّ حديث ابن مسعود ثابتٌ في الصحيح، فهو أولى بالاعتماد» ^(٤).

الثالث: أنه ينتهي علم الملائكة والأنبياء إليها، ويغزبُ علمهم عما وراءها.

قال كعب الأحبار: «إنها سِدْرَةٌ في أصلِ العرشِ، إليها ينتهي علمُ كلِّ عَالِمٍ، مَلَكٍ مُقَرَّبٍ، أو نبيٍّ مُرْسَلٍ، ما خلفها غيبٌ لا يعلمه إلا الله» ^(٥).

(١) انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (٢/٢١٤).

(٢) «فتح الباري» (٧/٢١٣).

(٣) «شرح مسلم» (٢/٢١٤).

(٤) «فتح الباري» (٧/٢١٣).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٢/٢٧) قال: حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ حَفْصِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ شَيْخٍ قَالَ: جَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ فَقَالَ لَهُ: =

الرابع: أنه ينتهي علم الخلائق إليها.

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - عَقِبَ حديث عبدالله بن مسعود المتقدم: «وقال غير مالك بن مغول: إليها ينتهي علم الخلق، لا علم لهم بما فوق ذلك»^(١).

وقال كعب الأحبار: «إنها سِدْرَةٌ على رؤوس حملة العرش، وإليها يَنْتَهِي عِلْمُ الخلائق، ثُمَّ ليس لأحدٍ وراءها علم، ولذلك سُمِّيَتْ سِدْرَةَ الْمُتَنَهَى لانتهاه العلم إليها»^(٢).

الخامس: أن الأعمال تنتهي إليها وتقبض منها، قاله الضحاك^(٣).

السادس: سُمِّيَتْ سِدْرَةَ الْمُتَنَهَى لأنها تنتهي إليها أرواح الشهداء، قاله الربيع بن أنس^(٤).

السابع: لأنه تنتهي إليها أرواح المؤمنين، قاله قتادة^(٥).

= حَدَّثَنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (١٥)، فَقَالَ كَعْبٌ:، فَذَكَرَهُ.

قلت: شَمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ لَمْ يَلَقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنُ حُمَيْدٍ شَيْخُ الطَّبْرِيِّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ الرَّازِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(١) «سنن الترمذي» (٣٩٤/٥ - رقم: ٣٢٧٦).

(٢) إسناده ضعيف، أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٢/٢٧) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ كَعْبًا عَنْ سِدْرَةِ الْمُتَنَهَى - وَأَنَا حَاضِرٌ - فَقَالَ كَعْبٌ:، فَذَكَرَهُ.

قلت: رجاله ثقات، غير أن الأعمش مشهور بالتدليس، وربما دلس عن ضعيف، وإن صح هذا الأثر فهو من الإسرائيليات التي لا نصدقها ولا نكذبها.

(٣) «تفسير القرطبي» (٩٥/١٧)، ولم أقف على إسناده.

(٤) المصدر السابق، ولم أقف على إسناده أيضاً.

(٥) المصدر السابق.



الثامن: قيل لها: سِدْرَةُ الْمُتَنَهَّى لَأَنَّهُ يَنْتَهِي إِلَيْهَا كُلٌّ مِنْ كَانَ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْهَا جِهَةٌ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى السُّدْرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: «هَذِهِ السُّدْرَةُ يَنْتَهِي إِلَيْهَا كُلُّ أَحَدٍ خَلَا مِنْ أَمْتِكَ عَلَى سُنَّتِكَ»^(١).

قال الإمام محمد بن جرير الطبري - رحمه الله -: «وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْنَى الْمُتَنَهَّى: الْإِنْتِهَاءَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: عِنْدَ سِدْرَةِ الْإِنْتِهَاءِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قِيلَ ذَلِكَ لَهَا لِإِنْتِهَاءِ عِلْمِ كُلِّ عَالِمٍ مِنَ الْخَلْقِ إِلَيْهَا، كَمَا قَالَ كَعْبٌ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قِيلَ ذَلِكَ لَهَا لِإِنْتِهَاءِ مَا يَصْعَدُ مِنْ تَحْتِهَا، وَيَنْزِلُ مِنْ فَوْقِهَا إِلَيْهَا، كَمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قِيلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِإِنْتِهَاءِ كُلِّ مَنْ خَلَا مِنَ النَّاسِ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَلَا خَبَرَ يَقْطَعُ الْعِذْرَ بِأَنَّهُ قِيلَ ذَلِكَ لَهَا لِبَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ، فَلَا قَوْلَ فِيهِ أَصَحُّ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ رَبُّنَا - جَلَّ جَلَالُهُ - وَهُوَ أَنَّهَا سِدْرَةُ الْمُتَنَهَّى»^(٢).

قلت: بل وَجِدَ مَا يَقْطَعُ الْعِذْرَ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٣/٢٧) - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٣٩٧/٢ - ٤٠٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَّاحِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَوْ غَيْرِهِ - شَكَّ أَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيُّ -، فَذَكَرَهُ.

وَجَاءَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ غَيْرِ شَكٍّ. وَلَفْظُهُ عِنْدَهُ: ثُمَّ انْتَهَى إِلَى السُّدْرَةِ الْمُتَنَهَّى، فَقِيلَ لِي: «هَذِهِ السُّدْرَةُ إِلَيْهَا مُتَنَهَّى كُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَمْتِكَ».

قلت: مِنْكَرٌ جَدًّا، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ الطَّوِيلِ، فَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ»: «النَّاسُ يَتَّقُونَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُ، لِأَنَّهُ فِي أَحَادِيثِهِ عَنْهُ اضْطِرَابٌ كَثِيرٌ»، وَأَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيُّ هُوَ: عَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى مَاهَانَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ عَنْهُ: كَانَ يَنْفَرِدُ عَنِ الْمَشَاهِيرِ بِالْمَنَاكِيرِ، لَا يَعْجَبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِحَدِيثِهِ إِلَّا فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ. قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٣٢٠/٣) بَعْدَ إِيرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي تَرْجُمَتِهِ: «فِيهِ أَلْفَاظُ مَنَكْرَةٌ جَدًّا».

(٢) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٥٣/٢٧).

المتقدّم، وهو ثابتٌ في الصحيح، وقد رجّحه الحافظ ابن حجر وقال: «هو أولى بالاعتماد».

* هل سِدْرَةُ الْمُنتَهَى في السَّمَاءِ السَّادِسَةِ أَمْ السَّابِعَةِ؟

جاء في حديث عبدالله بن مسعود المتقدّم ذكره أنّها في السَّادِسَةِ، وجاء في حديث مالك بن صعصعة وأنس بن مالك أنّها في السَّابِعَةِ، وبناءً على ذلك فقد اختلف العلماء في هذه المسألة:

قال القاضي عياض - رحمه الله -: «كونها في السَّابِعَةِ هو الأصحُّ، وقول الأكثرين، وهو الَّذِي يَقْتَضِيهِ المعنى، وتسميتها بِالْمُنْتَهَى»^(١).

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «ظاهر حديث أنس أنّها في السَّابِعَةِ، لقوله بعد ذكر السماء السابعة: «ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السَّدْرَةِ»، وفي حديث ابن مسعود أنّها في السَّادِسَةِ، وهذا تعارضٌ لا شك فيه، وحديث أنس هو قول الأكثر، وهو الَّذِي يَقْتَضِيهِ وصفها بأنّها التي ينتهي إليها علم كلِّ نبيٍّ مرسل، وكلِّ مَلَكٍ مقربٍ على ما قال كعب، قال: وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله، أو من أعلمه. وبهذا جزم إسماعيل بن أحمد، وقال غيره: إليها مُنْتَهَى أرواح الشهداء.

ويترجّح حديث أنس بأنّه مرفوعٌ، وحديث ابن مسعودٍ موقوف»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ردّاً عليه: «كذا قال، ولم يُعْرَجْ على الجمع، بل جزم بالتعارض، قلت: ولا يعارض قوله أنّها في السَّادِسَةِ ما دلّت عليه بقية الأخبار أنّه وصل إليها بعد أن دخل السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، لأنّه يحمل على أنّ أصلها في السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، وأغصانها وفروعها في السَّابِعَةِ،

(١) «شرح مسلم» للنووي (٢/٣).

(٢) ذكر ذلك في كتابه «المفهم» ونقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٧/٢١٣).



وليس في السَّادَةِ منها إلَّا أصلُ ساقها»^(١).

وقال الإمامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله -: «ويمكن أن يُجمع بينها فيكون أصلُها في السَّادَةِ، ومعظمُها في السَّابِعَةِ، فقد عَلِمَ أنَّها في نهايةٍ من العَظَمِ»^(٢).

قُلْتُ: وَيُرْجَحُ ما ذهب إليه النَّوَوِيُّ وابن حجر روايةً لأنَّسٍ جاء فيها: «رُفِعَتْ لي سِدْرَةٌ مُنْتَهَاها في السَّمَاءِ السَّابِعَةِ»^(٣).

* مَن قَالَ أَنَّ أَصْلَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى فِي الْأَرْضِ، وَالرُّدُّ عَلَيْهِ:

قال القاضي عياض - رحمه الله -: «هذا الحديث - أي حديث مالك بن صعصعة - يدلُّ على أَنَّ أصلَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى فِي الْأَرْضِ لخروج النَّيْلِ والفرات من أصلها»^(٤).

قال النَّوَوِيُّ - رحمه الله -: «هذا الَّذِي قاله ليس بلازم؛ بل معناه أَنَّ الأنهار تخرج من أصلها، ثُمَّ تسير حيث أَرَادَ اللهُ تعالى، حتَّى تخرج من الأرض وتسير فيها، وهذا لا يمنع عقل ولا شرع، وهو ظاهرُ الحديث، فوجب المصير إليه، والله أعلم»^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عَقِبَ كلام القاضي عياض السَّابِق: «وهو مُتَعَقِّبٌ، فَإِنَّ المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجهما بالتَّبَعِ من الأرض، والحاصلُ أَنَّ أصلها في الجَنَّةِ وهما يخرجان

(١) «فتح الباري» (٧/٢١٣).

(٢) «شرح مسلم» (٣/٢).

(٣) أخرجهما عبدُ الرَّزَّاقِ في «تفسيره» (٣/٢٥١ - ٢٥٢)، والحاكم في «المستدرک» (١/٨١) بإسناد صحيح، وقد ذكرناها فيما مضى.

(٤) «شرح مسلم» للنَّوَوِيِّ (٢/٢٢٤ - ٢٢٥).

(٥) «شرح مسلم» (٢/٢٢٥).

أولاً من أصلها، ثم يسيران إلى أن يستقرا في الأرض ثم ينبعان^(١).

وقال الشيخ الألباني - رحمه الله -: «ولعل المراد من كون هذه الأنهار من الجنة أن أصلها منها، كما أن أصل الإنسان من الجنة، فلا يخافي الحديث ما هو معلوم مشاهد من أن هذه الأنهار تنبع من منابعها المعروفة في الأرض، فإن لم يكن هذا هو المعنى، أو ما يشبهه، فالحديث من أمور الغيب التي يجب الإيمان بها، والتسليم للمُخْبِر عنها: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾^(٢)».



ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَفْشَى السِّدْرَةَ مَا يَفْشَى﴾^(٣)

- جاء في حديث ابن مسعود وأسماء أن الذي يغشاها: فراش من ذهب، ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك، عن أنس: جراد من ذهب^(٣).

- وجاء في رواية ثابت البناني، عن أنس: فلما غشيها من أمر الله ما غشي تغيرت، فما أحد من خلق الله يستطيع أن يتعتها من حسنها^(٤).

(١) «فتح الباري» (٧/٢١٤).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (رقم: ١١٢).

(٣) رواية يزيد بن أبي مالك، عن أنس، بهذا اللفظ لم أقف عليها، وقد ذكرها ابن حجر في «الفتح» (٧/٢١٣)، ولكنني رأيتها عند النسائي (١/٢٢١) بلفظ: «فأتيننا سِدْرَةَ الْمُتَنَهَى، فَغَشَيْنِي ضَبَابَهُ، فَخَرَزْتُ سَاجِدًا»، ولم يأت فيها ذكر الجراد، ويزيد بن أبي مالك هو: يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني، صدوق رؤيا وهم، ذكر ذلك ابن حجر في «التقريب».

(٤) جاء في رواية حميد، عن أنس: «فلما غشيها من أمر الله ما غشيها، تحولت ياقوتاً، أو زُمُرُداً، أو نحو ذلك»، أخرجها أحمد في «مسنده» (٣/١٢٨)، والطبري في «تفسيره» (٢٧/٥٣) - واللفظ لهما - من طريق محمد بن أبي عدي، وأخرجها ابن =



قال البيضاوي: «وَذَكَرُ الْفَرَاشِ وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الشَّجَرِ أَنْ يَسْقُطَ عَلَيْهَا الْجَرَادُ وَشَبَهُهُ، وَجَعَلَهَا مِنَ الذَّهَبِ لَصَفَاءِ لَوْنِهَا، وَإِضَاءَتِهَا فِي نَفْسِهَا»^(١).

قال الحافظ ابن حجر معقَّباً عليه: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الذَّهَبِ حَقِيقَةً، وَيُخَلَقُ فِيهِ الطَّيْرَانِ، وَالْقَدْرَةُ صَالِحَةٌ لَذَلِكَ»^(٢).

قلت: وقد ورد في تفسير هذه الآية أحاديث أخرى، جاء في بعضها: «غَشِيَهَا اللَّهُ»، وفي بعضها الآخر: «غَشِيَهَا نَوْرُ الرَّبِّ»، وَغَشِيَتْهَا الْمَلَائِكَةُ مِنْ حُبِّ اللَّهِ مِثْلَ الْغُزْبَانِ حِينَ يَقَعْنَ عَلَى الشَّجَرِ، وَغَيْرَهَا، وَقَدْ أَعْرَضْتُ عَنْهَا لَضَعْفِ أَسَانِيدِهَا، وَعَدَمِ ثُبُوتِهَا.



مَا جَاءَ فِي أَنَّ السِّدْرَ مِنْ شَجَرِ الْجَنَّةِ

قال تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ (٢٧) فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ (٢٩)﴾ [الواقعة: ٢٧ - ٢٩].

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: «فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢٨)» قال ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، وأبو الأحوص، وقسامة بن زهير، والسفر بن

= أبي شيبة في «مصنّفه» (٤٧٢/١١) و(٩٨/١٣) من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما عن حميد، به.

قلت: حميد هو: حميد بن أبي حميد الطويل، صاحب أنس، وهو كثير التدليس عنه حتّى قيل: إِنَّ مَعْظَمَ حَدِيثِهِ عَنْهُ بِوَسْطَةِ ثَابِتٍ وَقَتَادَةَ، وَهُمَا ثِقَتَانِ، لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلَانِي: «فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ أَحَادِيثُ حَمِيدٍ مُدْلَسَةٌ فَقَدْ تَبَيَّنَ الْوَسْطَةُ فِيهَا، وَهُوَ ثِقَةٌ صَحِيحٌ». انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٦/٣).

(١) «فتح الباري» (٢١٣/٧).

(٢) المصدر السابق.

نُسِير^(١)، والحسن، وقتادة، وعبدالله بن كثير، والسدي، وأبو حَزْرَة، وغيرهم: هو الذي لا شوك فيه، وعن ابن عباس: هو المَوْقَرُ بالثمر، والظاهر أن المراد هذا وهذا، فَإِنَّ سِدْرَ الدُّنْيَا كثير الشوك، قليل الثمر، وفي الآخرة العكس من هذا، لا شوك فيه، وفيه الثمر الكثير الذي قد أثقل أصله^(٢).

قلت: وهذا الذي رجَّحه الحافظ ابن كثير - رحمه الله - هو الثابت عن رسول الله ﷺ، فقوله قاطع لقول كل خطيب.

فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إِنَّ الله ينفعنا بالأعرابِ ومسائلهم، أقبل أعرابي يوماً فقال: يا رسول الله! لقد ذكر الله في القرآن شجرةً مؤذيةً، وما كنت أرى أن في الجنة شجرة تؤذي صاحبها، فقال رسول الله ﷺ: «وما هي؟»، قال: السِّدْرُ، فَإِنَّ لها شوكةً، فقال رسول الله ﷺ: «﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾^(٣) يخضدُ الله شوكةً، فيجعل مكان كل شوكة ثمرة، فَإِنَّها تنبت ثمراً تفتق الثمرة معها عن اثنين وسبعين لونا، ما منها لون يشبه الآخر»^(٤).

قال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ يصفُ الجنة:

إِنَّ الحَدَائِقَ فِي الجَنَانِ ظِلِيلَةٌ فِيهَا الكَوَاعِبُ سِدْرُهَا مَخْضُودٌ^(٥)



(١) جاء في الأصل: السِّفَرُ بن قيس، وهو تحريف، والمُثَبِّت من «تفسير الطبري»

(٢٧/١٨٠)، وكتب الرجال.

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/٢٨٨).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/٤٧٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يعقوب، حَدَّثَنَا الزُّبَيْعُ بن سليمان، حَدَّثَنَا بشر بن بكر، حَدَّثَنَا صفوان بن عمرو، عن سُلَيْمِ بن عامر، عن أبي أمامة، به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، وهو كما قالوا.

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/٢٠٧)، و«فتح القدير» (٥/١٥٢).



قوم سبأ^(١) وشجرُ السُّدْرِ

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَمْ بَلَدُهُ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْمَلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ [سبأ: ١٥، ١٦].

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: «كانت سبأ ملوك اليمن وأهلها، وكانوا في نعمة وغبطة في بلادهم وعيشتهم، واتساع أرزاقهم وزروعهم وثمارهم، وبعث الله - تبارك وتعالى - إليهم الرسل تأمرهم أن يأكلوا من رزقه، ويشكروه بتوحيده وعبادته، فكانوا كذلك ما شاء الله تعالى، ثم أعرضوا عما أمروا به، فعوقبوا بإرسال السَّيْلِ، والتَّفْرِقِ في البلادِ أيدي سبأ^(٢) شَذَرَ مَذَرَ^(٣)».

وقال الإمام الواحدي - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾: «يعني أن الأثل والخَمْط كانا أكثر في الجَنَّتَيْنِ المبدلتين من السُّدْرِ»، قال قتادة: «كان شجر القوم من خير الشجر، إذ صيره إليه من شرِّ الشجر»^(٤).



(١) سبأ: اسم لقوم كانوا يسكنون جنوبي اليمن، وكانوا في أرضٍ مخصصة، ما تزال منها بقية إلى اليوم.

(٢) وفي المثل: «تفرقوا أيدي سبأ»، و«أيادي سبأ»: ضرب بهم المثل في التفرق؛ لأنه لما غرق مكائهم، وذهبت جَنَّتَاهُم تبَدَّدوا في البلاد، فأخذت كل طائفة منهم طريقاً. انظر: «المعجم الوسيط» (٤٢٧/١).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٥٣٣/٣).

(٤) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» (٤٩١/٣).

ما جاء في عبادة العرب لسِذْرَةِ في الجاهلية

عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حُنَيْنٍ، ونحن حديثو عهد بكفر - وكانوا أسلموا يوم الفتح -، قال: فمررنا بشجرة، فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط^(١) كما لهم ذات أنواط، وكان للكفار سِذْرَة يعكفون حولها، ويعلّقون بها أسلحتهم يدعونها ذات أنواط، فلما قلنا ذلك للنبي ﷺ قال: «الله أكبر! قلتُم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾»، قال: إنكم قوم تجهلون، لتركبُن سنن من كان قبلكم^(٢).

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: «فظهر بهذا الحديث أنَّ التعلّق على الأشجار والأحجار وغيرها لطلب البركة بها شرك في العبادة، كشرك عبادة الأصنام»^(٣).



(١) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١/٢٧٣): «ذات أنواط: شجرة عظيمة كانت الجاهلية تأتيا كل سنة تعظيماً لها، فتعلق عليها أسلحتها، وتذبح عندها، وكانت قرية من مكة، وذكر أنهم كانوا إذا أتوا يحجّون يعلّقون أرديتهم عليها، ويدخلون الحرم بغير أردية تعظيماً للبيت، ولذلك سُميت أنواط، يقال: ناط الشيء يتوطه نوطاً إذا علّقه».

(٢) صحيح، أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/٢١٨)، والترمذي في «سننه» (رقم: ٢١٨٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٣٤٦ - رقم: ١١١٨٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم: ٧٦) - واللفظ له - من طريق عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وجاء عند الترمذي: «لما خرج إلى خيبر» بدلاً من: «حنين»، والظاهر أنه تصحيف، لأن خير كانت قبل فتح مكة، وهذه الواقعة حدثت بعد الفتح.

وجاء عند أحمد: «فمررنا بسِذْرَة خضراء عظيمة».

(٣) «قرة عيون الموحدين» (ص: ٥٧).



ما جاء في غَسْلِ الرَّأْسِ بِالسُّدْرِ

قال مُحَمَّدٌ بن عليّ بن الحسين: وكان النَّبِيُّ ﷺ لا يغسلُ رأسَهُ إِلَّا بِسُدْرٍ، وبه نأخذُ^(١).



(١) أخرجه عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنّفه» (رقم: ٦٠٧٧) عن ابن جريج قال: سمعت محمد بن علي بن الحسين يخبرنا، فذكره.

قلت: وهو مرسلٌ جيّدٌ، وأمّا الأحاديث الموصولة الواردة عن النَّبِيِّ ﷺ في ذلك فلا يثبت منها شيءٌ، وإليك بيانها:

- الحديث الأول: أخرج أبو داود في «سننه» (رقم: ٢٣٠٥)، والنسائي في «المجتبى» (٢٠٤/٦)، والكبرى» (رقم: ٥٧٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (رقم: ١٥٥٣٨) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني مخزّمة، عن أبيه قال: سمعت المغيرة بن الضّحّاك يقول: حدّثني أمّ حكيم بنت أسيد، عن أمّها، أنّ زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحلّ الجَلَاءَ، فأرسلت مولاة لها إلى أمّ سلمة فسألتها عن كُحْلِ الجَلَاءِ، فقالت: لا تَكْتَحِلْ إِلَّا من أمرٍ لا بُدَّ منه، دخل عليّ رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صَبْرًا، فقال: «ما هذا يا أمّ سلمة؟»، قلت: إنّما هو صَبْرٌ يا رسول الله ليس فيه طيبٌ، قال: «إِنَّهُ يَشُبُّ الوجهَ، فلا تجعليه إِلَّا بالليل، ولا تمتشطِي بالطَّيْبِ، ولا بِالْحِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ»، قلت: بأيّ شيءٍ أَمْتَشِطُ يا رسول الله؟ قال: «بِالسُّدْرِ تُغْلِفِينَ به رأسك».

قلت: إسناده ضعيفٌ، فأُمّ حكيم وأمّها لا تعرفان، والمغيرة بن الضّحّاك مجهول لا يعرف، وذكره ابن حبان في «ثقافته».

قال الإمام الذهبي في «الميزان» (١٦٣/٤) بعد إيرادِه لهذا الحديث في ترجمة المغيرة: «وحدِيثُه غريبٌ».

ومعنى: «تُغْلِفِينَ»: أي تَلَطُّخِينَ.

- الحديث الثاني: أخرج الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم: ٩٢١٧) من طريق مُعَمَّر بن محمد بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أبي رافع، قال: حدّثني أبي محمد بن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن أبيه عُبَيْدِ اللَّهِ بن أبي رافع، عن سَلَمَى امرأة أبي رافع قالت: كان رسول الله ﷺ فوق بيتي جالساً؛ فقال: «يا سَلَمَى، ائْتِنِي بغسلٍ»، فجنّثُ إليه ياناءً فيه ماءٌ سِدْرٍ، فَصَفَّيْتُهُ لَهُ، ثُمَّ جَنَّا عَلَى مِرْقَعةٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ، وَأَنَا أَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ فغسلَهُ، وَإِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى كُلِّ قطرةٍ من رَأْسِهِ فِي الْإِنَاءِ كَأَنَّهُ الدُّرُّ يَلْمَعُ، ثُمَّ جَنّثُهُ بماءٍ فغسلَهُ، فَلَمَّا فرغَ من=

ما جاء في غسل الميت بالماء والسدر

- عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال: «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً، أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فأذنيني»، فلما فرغنا آذناه، فأعطانا حقوه فقال: «أشعرنها»^(١) إياه - تعني إزاره -^(٢).

= غسليه قال: «يا سلمى، أهرقي ما في الإناء في موضع لا يتخطاه أحد»، فأخذت الإناء فشربت بعضه، ثم أهرقت الباقي، فقال: «ما صنعت بما في الإناء؟»، قلت: يا رسول الله، حسدت الأرض عليه، فشربت بعضه، ثم أهرقت الباقي على الأرض، فقال: «اذهي فقد حرمك الله بذلك على النار».

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الإسناد، تفرد به مَعْمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ». قلت: منكر جداً، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، ذاهب، وقال الدارقطني: متروك له معضلات، وأما ابنه مَعْمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ: منكر الحديث، وقال ابن معين: هذا ليس بشيء، ولا أبوه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به، وقال ابن حبان: ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوب، لا يجوز الاحتجاج به.

قلت: هذا ما وقفت عليه من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وقد بَوَّبَ الْحَافِظُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِأَبَا فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٦٣/١) سَمَاءُ: «باب الرجل يغسل رأسه بالسدر»، وأورد فيه (رقم: ١٠١٠) عن الثوري، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: كان أحدهم يغسل رأسه من الجنابة بالسدر، ثم يمكث ساعة، ثم يغسل جسده. وهذا سند رجاله ثقات، غير أن مغيرة - وهو ابن مقسم - مدلس، ولا سيما عن إبراهيم.

(١) أشعرنها: أي اجعلنه شعارها، أي الثوب الذي يلي جسدها.

(٢) حديث صحيح.

أخرجه الحميدي في «مسنده» (رقم: ٣٦٠)، وأحمد في «مسنده» (٨٤/٥، ٨٥) و(٤٠٧/٦، ٤٠٨)، والبخاري في «صحيحه» (رقم: ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٨)، و(١٢٦١، ١٢٦٣) - واللفظ له -، ومسلم في «صحيحه» (٢/٧ - ٥ - النووي)، =



- وعن عائشة زوج النَّبِيِّ ﷺ رضي الله عنها قالت: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اختلفوا فيه فقالوا: والله ما نرى كيف نصنع، أُنَجِرْدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كما نجرد موتانا، أم نغسله وعليه ثيابه؟ قالت: فَلَمَّا اختلفوا أَرسل الله عليهم السَّنةَ حتَّى والله ما من القوم رجل إلا ذقنه في صدره نائماً، قالت: ثُمَّ كلمهم من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال: اغسلوا النَّبِيَّ ﷺ وعليه ثيابه، قالت: فثاروا إليه، فغسلوا رسول الله ﷺ وهو في قميصه، يُفاضُ عليه الماء والسُّدْرُ، وَيَذْلُكُهُ الرَّجَالُ بِالْقَمِيصِ، وكانت تقول: لو استقبلتُ من الأمر ما استدبرت، ما غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا نساؤه^(١).

- وعن أبي جعفر محمَّد بن علي بن الحسين قال: غُسِلَ النَّبِيُّ ﷺ ثلاثاً بالسُّدْرِ، وَغُسِلَ وعليه قميص، وَغُسِلَ من بئرٍ يقال له: الغَرْسُ بَقَاءً، كانت لسعد بن خيثمة، وكان النَّبِيُّ ﷺ يشرب منها، وولِي سَفِلَتُهُ علي، والفضل محتضنه، والعبَّاسُ يصبُّ الماء، فجعل الفضل يقول: أرحني قطعت

= وأبو داود في «سننه» (رقم: ٣١٤٢ - ٣١٤٦)، والترمذي في «سننه» (رقم: ٩٩٠)، والنَّسائي في «سننه» (٢٨/٤، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣)، وغيرهم، من طرق عن أم عطية، به.

قال ابن المنذر: ليس في أحاديث الغسل للميت أعلى من حديث أم عطية، وعليه عَوَّلَ الأئمة.

انظر: «فتح الباري» (١٢٧/٣).

(١) إسناده حسن، أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٧/٦) - واللفظ له -، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٣١٤١)، والحاكم في «المستدرک» (٥٩/٣، ٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٩٨/٣)، و«دلائل النبوة» (٢٤٢/٧) من طريق محمد بن إسحاق قال: حدَّثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخْرُجْاه»، قلت: ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات، ويحيى بن عباد ليس من رجال مسلم. جاء عند أبي داود: «ما ندرِي» بدلاً من: «ما نرى»، ولعل الذي في «المسند» خطأ مطبعي، ولم يُذكر السُّدْرُ إلا في رواية أحمد.

وتيني^(١)، إني لأجد شيئاً يترطل^(٢) علي^(٣).

قلت: وأما الحديث الوارد في غسل آدم - عليه السلام - بعد وفاته بالماء والسدر فهو حديث ضعيف لا يصح^(٤).

- (١) الوتين: الشريان الرئيس الذي يغذي جسم الإنسان بالدم النقي الخارج من القلب.
 (٢) يترطل: أي يسترخي، وجاء عند عبدالرزاق وابن أبي شيبة وابن سعد: «إني لأجد شيئاً يترزل علي».
 (٣) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (رقم: ٦٠٧٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم: ١٨٨٧٨)، وابن شبة في «تاريخ المدينة المنورة» (١/١٦٢) - مختصراً -، وابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٩٥) - واللفظ له -، و«دلائل النبوة» (٧/٢٤٥) من طريق عبدالملك بن جزيج قال: سمعت محمد بن علي أبا جعفر قال: فذكره.

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/١٠٥): «وهو مرسل جيد».

جاء في «الدلائل»: «الغرث» بدلاً من: «الغرس»، وهو خطأ.

قلت: وورد حديث آخر في غسل رسول الله ﷺ بالماء والسدر عن ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أحمد في «مسنده» (١/٢٦٠)، وجاء فيه: «وكان يغسل بالماء والسدر»، وفي سننه حسين بن عبدالله وهو ضعيف.

- (٤) أخرجه الطبري في «تاريخه» (١/٨٣) قال: حدثنا ابن حُمَيد قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن بن أبي الحسن، عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَبَاكُمْ آدَمَ ﷺ كَانَ طَوَالاً كَالْتَّخْلَةِ السَّحُوقِ سَتِينَ ذِرَاعاً، كَثِيرَ الشَّعْرِ، مُوَارِيءُ الْعَوْرَةِ، وَإِنَّهُ لَمَّا أَصَابَ الْخَطِيئَةَ بَدَتْ لَهُ سَوَاتِهِ، فَخَرَجَ هَارِباً فِي الْجَنَّةِ، فَتَلَقَاهُ شَجَرَةٌ وَأَخَذَتْ بِنَاصِيئِهِ، وَنَادَاهُ رَبُّهُ: أَفَرَاراً مِنِّي يَا آدَمُ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ، وَلَكِنْ حَيَاءٌ مِنْكَ مِمَّا جَنَيْتَ، فَأَمْبَطَهُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ بِحَنُوطِهِ وَكَفَنَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَمَّا رَأَتْ حَوَاءُ الْمَلَائِكَةَ ذَهَبَتْ لِتَدْخُلَ دُونَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: خَلِّي عَنِّي وَعَنْ رُسُلِ رَبِّي، فَإِنِّي مَا لَقَيْتُ مَا لَقَيْتُ إِلَّا مِنْكَ، وَلَا أَصَابِنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فَبِكَ، فَلَمَّا قَبِضَ غَسَلُوهُ بِالسَّدْرِ وَالْمَاءِ وَتَرَأَوْا، وَكَفَّنُوهُ فِي وَتَرٍ مِنَ الثِّيَابِ، ثُمَّ لَحَدُوا لَهُ فَدَفَنُوهُ، ثُمَّ قَالُوا: هَذِهِ سَنَةُ وَلَدِ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ».

قلت: إسناده ضعيف، الحسن البصري لم يسمع من أبي، والحسن بن ذكوان صدوق يخطيء، وكان يدلّس، وقد عنعنه، وكذلك ابن إسحاق أيضاً صدوق مدلس، وابن حُمَيد هو: محمد بن حميد بن حيان ضعيف.



قلت: وفي الأحاديث التي أوردناها دلالة على استحباب السُّدْرِ في غُسلِ المَيِّتِ.

قال النَّوَوِيُّ - رحمه الله -: «فيه - أي حديث أم عطية - دليل على استحباب السُّدْرِ في غُسلِ المَيِّتِ، وهو مُتَّفَقٌ على استحبابه»^(١).

وقال بدر الدين العيني - رحمه الله -: «فيه استحباب استعمال السُّدْرِ والكافور في حقِّ المَيِّتِ»^(٢).

* كيفية استخدام السُّدْرِ في غُسلِ المَيِّتِ:

- عن أيوب السخيتاني قال: كان أبو قلابة إذا غسل المَيِّتَ أمر بالسُّدْرِ فَصْنَفِي في ثوبٍ فغسل بصفوه، وَرَمَى بِثَقْلِهِ^(٣).

- قال القرطبي - رحمه الله -: «يُجْعَلُ السُّدْرُ في ماءٍ يُخَضِّخُضُ إلى أن تَخْرُجَ رغوته، ويدلك به جسده، ثُمَّ يَصْبُ عليه الماء القراح، فهذه غسلة»^(٤).

= وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٤٥/١) من طريق يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، عن الحسن، عن أبي بن كعب، به نحوه.

قلت: وهو ضعيف أيضاً، فعلة الانقطاع ما تزال قائمة بين الحسن وأبي.

وأخرجه عبدالرزاق في «مصنّفه» (٤٠٠/٣ - رقم: ٦٠٨٦) عن ابن جريج قال: حَدَّثْتُ عن أبي بن كعب، فذكره مختصراً نحوه.

قلت: وإسناده ضعيف أيضاً بسبب جهالة الراوي بين ابن جريج وأبي.

(١) «شرح مسلم» (٣/٧).

(٢) «عمدة القاري» (٤١/٧).

(٣) إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٤٥٠/٢ - رقم: ١٠٩١١) قال: حَدَّثَنَا معاذ بن معاذ، قال: حَدَّثَنَا ابن عون، عن أيوب السخيتاني، به.

(٤) «فتح الباري» (١٢٦/٣)، و«عمدة القاري» (٣٦/٧).

- وحكى ابن المنذر - رحمه الله -: «أَنْ قوماً قالوا: تطرح ورقات السُّدْرِ في الماء، أي لثلا يمازج الماء فيتغيَّر وصفه المطلق»^(١).

قال ابن التين - رحمه الله -: «ولا معنى لطرح ورق السُّدْرِ في الماء كما تفعل العامة، وأنكرها أحمد ولم يعجبه»^(٢)، ومثله من قال: يُحْكُ المَيْتُ بالسُّدْرِ وَيُصَبُّ عليه الماء، فتحصل طهارته بالماء»^(٣).

* هل يستعمل السُّدْرُ في الغسلاتِ الثلاثِ، أم هو خاصٌّ ببعضها دون بعضٍ؟

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: «يختصُّ السُّدْرُ بالأولى»^(٤).

قال الطيبي نقلاً عن المظهر: «قوله: «بماءٍ وسدرٍ» لا يقتضي استعمال السُّدْرِ في جميع الغسلاتِ، والمستحب استعماله في الكَرَّةِ الأولى، ليزيل الأقدار، ويمنع من تسارع الفساد»^(٥).

وقال القاضي وأبو الخطاب من الحنابلة: «يغسلُ أوَّلَ مرَّةٍ بالسُّدْرِ، ثُمَّ يغسلُ بعد ذلك بالماءِ القراحِ، فيكون الجميع غسلة واحدة، ويكون الاعتداد بالآخر دون الأول»^(٦).

وقال ابن حجر: «وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة، عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغُسْلَ عن أُمِّ عطية، فيغسل بالماءِ والسُّدْرِ مرَّتين، والثالثة بالماء والكافور»^(٧). قال ابن عبد البر: كان يقال:

(١) «فتح الباري» (١٢٦/٣).

(٢) وجاء في «فتح الباري» (١٢٦/٣): «وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك».

(٣) «عمدة القاري» (٤٠/٧).

(٤) «عمدة القاري» (٣٦/٧).

(٥) «عمدة القاري» (٤٠/٧).

(٦) «المغني» (٣٢١/٢).

(٧) أخرجه أبو داود في «سننه» (رقم: ٣١٤٧)، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٣٨٩/٣) =



كان ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك»^(١).

وجاء عن سعيد بن المسيب، والنَّخَعِي^(٢) والثوري أَنَّهُ يَغْسِلُ فِي الْمَرَّةِ الأولى والثانية بالماءِ القراح، والثالثة بالسُّدْرِ^(٣).

وعن الإمام أحمد - رحمه الله - يستعمل السُّدْرُ فِي الثَّلَاثِ كُلِّهَا، قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: قَالَ أَبِي: الْمَيْتُ يَغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ الثَّلَاثَ غَسَلَاتٍ، قُلْتُ: فَيَقْبَى عَلَيْهِ؟ قَالَ: وَأَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ، هُوَ أَنْقَى لَهُ، حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا وَقَصَتْ بِهِ رَا حِلَّتَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وَسِدْرٍ»، وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ: «اغسلنها بماءٍ وَسِدْرٍ»^(٤).

وفي رواية أبي داود عن أحمد قال: قلت - يعني لأحمد -: أفلا

= قَالَ: حَدَّثَنَا هُذَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِهِ. قُلْتُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَوْلَا عَنَعَةُ قَتَادَةَ فَأَنَّهُ مَدْلُوسٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٥/٥) قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: أَخَذَ ابْنُ سِيرِينَ غَسْلَهُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: غَسَلْنَا ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَغْسِلَهَا بِالسُّدْرِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَنْجَتْ وَإِلَّا فَخَمْسًا، فَإِنْ أَنْجَتْ وَإِلَّا فَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَرَأَيْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ سَبْعَ.

(١) «فتح الباري» (١٢٦/٣).

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٥٠/٢ - رَقْمٌ: ١٠٩٠٤) - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: يَغْسَلُ الْمَيْتُ ثَلَاثًا، وَيَجْعَلُ السُّدْرُ فِي الْغَسَلَةِ الْوَسْطَى.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٩٨/٣ - رَقْمٌ: ٦٠٨٠) - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٥١/٢ - رَقْمٌ: ١٠٩١٥) - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ: الْأَوَّلَى بِمَاءٍ قَرَّاحٍ، وَيُوضَعُ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ، وَالثَّانِيَةُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَالثَّلَاثَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ، وَيَتَّبَعُ مَسَاجِدَ الطَّيِّبِ.

وَلَفْظُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: يَوْضَأُ الْمَيْتُ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ بِمَاءٍ، ثُمَّ يُغْسَلُ بِسِدْرٍ وَمَاءٍ، ثُمَّ يَغْسَلُ بِمَاءٍ.

(٣) «عمدة القاري» (٣٦/٧).

(٤) «مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح» (١٤٩/٣)، و«المغني» (٣٢٠/٢).

تصبون ماءً قراحاً ينظفه؟ قال: إن صَبُوا فلا بأس^(١).

وبمثل قول أحمد قال عطاء^(٢)، وإسحاق^(٣)، وسليمان بن حرب^(٤).

* إذا لم يوجد السِّدْر، هل يُغسل الميِّتَ بغيره، كالخَطْمِي والأُشْنَانِ؟
عن الأسود قال: قلت لعائشة: يُغسل الميِّتَ بخَطْمِي؟ فقالت: لا
تعتتوا ميِّتكم^(٥).

وعن إبراهيم النَّخعي قال: إن لَمْ يَكُنْ سِدْرٌ فلا يَضْرُكُ^(٦).

وعن الحسن البصري أَنَّهُ قال في الميِّتِ: اغسله بِسِدْرٍ، فإن لم يوجد
سِدْرٌ فَخَطْمِي، فإن لم يكن خَطْمِي فبأُشْنَانٍ^(٧).

وعن محمد بن سيرين قال: لا يغسلونه بخَطْمِي وهم يقدرُونَ على
السِّدْرِ^(٨).

وعن ابن جُرَيْج قال: قلت لعطاء: إن كان ذا ضفيرتين مضافورتين؟ قال:
تُشْرَانِ وتُغْسَلَانِ، قلت: أَرَأَيْتَ السِّدْرَ لا بدُّ منه؟ قال: إنَّكَ لتوجب، أمَّا السِّدْرُ
فطهور، قلت: فلم يوجد سِدْرٌ فيؤخذ خَطْمِي؟ قال: لا، سيوجد السِّدْرُ^(٩).

(١) «المغني» (٢/٣٢٠).

(٢) جاء في «المغني» (٢/٣٢٠): «وذكر عن عطاء أنَّ ابن جُرَيْجٍ قال له: أَنَّهُ يَبْقَى عَلَيْهِ
السِّدْرُ إِذَا غُسِّلَ بِهِ كُلُّ مَرَّةٍ، فقال عطاء: هو طهور».

(٣) جاء في «سنن الترمذي» (٣/٣١٧): «وقال أحمد وإسحاق: وتكون الغسلات بماءٍ
وسدْرٍ، ويكون في الآخرة شيء من كافور».

(٤) «عمدة القاري» (٧/٣٦).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢/٤٥١ - رقم: ١٠٩١٧) بسند صحيح.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢/٤٥١ - رقم: ١٠٩١٨) بسند صحيح.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (رقم: ١٠٩٢٠) بسند صحيح.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (رقم: ١٠٩١٩) بسند صحيح.

(٩) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٣/٣٩٨ - رقم: ٦٠٧٨) بسند صحيح.



قال ابن التين: «قوله: «بماءٍ وسدرٍ» هو السُّنَّةُ في ذلك، والخَطْمِي مثله، فإنَّ عدمَ فما يقوم مقامه كالأشْثَانِ والنظرون»^(١).

وقال ابن قدامة: «فإنَّ لم يجدِ السُّدْرَ غسله بما يقوم مقامه، ويَقْرُبُ منه، كالخَطْمِي ونحوه، لأنَّ المقصود يحصل منه، وإنَّ غسله بذلك مع وجود السُّدْرِ جاز، لأنَّ الشرع ورد بهذا لمعنى معقول، وهو التنظيفُ، فيتعدى إلى كلِّ ما وُجِدَ فيه المعنى»^(٢).

وقال ابن حزم الظاهري: «قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾، فصَحَّ أَنَّ من لم يؤته الله سِدْرًا ولا كافورًا فلم يكلفه إياهما»^(٣).

وقال الشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي: «والسُّدْرُ أولى، لأنَّه أَمْسَكَ للبدن، وأقوى للجسد، وللنصِّ عليه في الخبر»^(٤).



ما جاء في غسلِ المُحْرَمِ بالسُّدْرِ إذا ماتَ

عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: بَيْنَا رجلٌ واقفٌ مع النَّبِيِّ ﷺ بعرفة إذ وقع عن راحلته فَوَقَصَتْهُ^(٥)، أو قال: فأقعصته، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسدرٍ، وكفنوه في ثوبين - أو قال: ثوبيه -، ولا تُحَنِّطُوهُ»^(٦).

(١) «عمدة القاري» (٤٠/٧).

(٢) «المغني» (٣٢١/٢).

(٣) «المحلى» (١٢٢/٥).

(٤) «حاشية مغني المحتاج» (٣٣٣/١).

(٥) الوقص: كسر العنق.

(٦) الحنوط: هو الطيب الذي يصنع للميت.

ولا تُخْمَرُوا^(١) رأسه، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي^(٢).

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «وقوله ﷺ: «واغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ» دليلٌ على استحبابِ السِّدْرِ في غسلِ المِيتِ، وأنَّ الْمُخْرَمَ في ذلك كغيره، وهذا مذهبنا، وبه قال طاوس، وعطاء، ومجاهد، وابن المنذر، وآخرون، ومنعه مالك، وأبو حنيفة، وآخرون»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وفي الحديث جواز غسل الْمُخْرَمِ بالسِّدْرِ ونحوه ممَّا لا يُعَدُّ طَيِّباً»^(٤).

وقال أبو داود - رحمه الله -: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: في هذا الحديث خمس سنن: «كفَّنوه في ثَوْبَيْهِ» أي: يكفن الميت في ثَوْبَيْنِ، «واغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ» أي: إنَّ في الغسلات كُلِّها سِدْرًا، «ولا تُخْمَرُوا رأسه»، «ولا تقربوه طَيِّباً»، وكان الكفن من جميع المال»^(٥).

وقال ابن القيم - رحمه الله -: «وفي هذه القصة اثنا عشر حُكْمًا: ...»، فعَدَّ الحكم الأول والثاني، ثمَّ قال: «الحكم الثالث: أنَّ المشروعَ في حقِّ المِيتِ، أنَّ يُغَسَّلَ بماءٍ وسِدْرٍ لا يُقْتَصَرُ به على الماءِ وحده، وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بالسِّدْرِ في ثلاثة مواضع هذا أحدها. والثاني: في

(١) تُخْمَرُوا: أي تغطُّوا.

(٢) حديث صحيح.

أخرجه أحمد (١/٢٢٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦)، والبخاري (رقم: ١٨٣٩، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١) - واللفظ له -، ومسلم (٨/١٢٦ - ١٣٠ - النووي)، وأبو داود (رقم: ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١)، والنسائي (٤/٣٩) و(٥/١٩٥ - ١٩٧)، والترمذي (رقم: ٩٥١)، وابن ماجه (رقم: ٣٠٨٤) من طرق عن سعيد بن جبیر، عن ابن عبَّاس، به.

(٣) «شرح مسلم» (٨/١٢٧، ١٢٨).

(٤) «فتح الباري» (٤/٥٥).

(٥) «سنن أبي داود» (٣/٢١٩ - رقم: ٣٢٣٨).



غُسِّلَ ابنته بالماءِ والسُّدْرِ. والثالث: في غُسْلِ الحائِضِ، وعدَّ الحكم الرابع والخامس، ثم قال: «الحكم السادس: أَنَّ الْمُخْرَمَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنَ الْمَاءِ وَالسُّدْرِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، فَأَبَاحَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَمَنْعَ مِنْهُ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ. قَالَ: فَإِنْ فَعَلَ، أَهْدَى، وَقَالَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ فَعَلَ، فَعَلِيَهِ صَدَقَةٌ.

وللّمانعين ثلاث علل:

إحداها: أَنَّهُ يَقْتُلُ الْهَوَامَّ مِنْ رَأْسِهِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّقْلِي.

الثانية: أَنَّهُ تَرْفُهُ، وَإِزَالَةُ شَعَثٍ يُنَافِي الْإِحْرَامَ.

الثالثة: أَنَّهُ يَسْتَلِذُّ رَائِحَتَهُ، فَأَشْبَهَ الطَّيْبَ، وَلَا سِيَّما الْخَطْمِي.

والعلل الثلاث واهية جدًّا، والصَّوَابُ: جَوَازُهُ لِلنَّصِّ، وَلَمْ يُحْرَمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى الْمُخْرَمِ إِزَالَةُ الشَّعَثِ بِالْاِغْتِسَالِ، وَلَا قَتْلَ الْقَمَلِ، وَلَيْسَ السُّدْرُ مِنَ الطَّيْبِ فِي شَيْءٍ^(١).



مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ مِنْ الْحَيْضِ بِالْمَاءِ وَالسُّدْرِ

عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطْهَرُ فَتُخَسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَدْلِكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً^(٢) مُمَسَّكَةً^(٣) فَتَطْهَرُ بِهَا»، فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ: «سَبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِينَ بِهَا»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ - كَأَنَّهَا تُخْفِي

(١) «زاد المعاد» (٢/٢٣٨ - ٢٤٠)

(٢) الْفِرْصَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْقِطَنِ أَوْ الصَّوْفِ.

(٣) الْمُمَسَّكَةُ: أَيُّ الْمَطْلِيَّةِ بِالْمَسْكِ.



ذلك -: تَبَعِينَ أَثَرَ الدَّمِ. وَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ فَقَالَ: «تَأْخُذُ مَاءً فَتَطْهَرُ فَتُخَسِّنُ الطُّهُورَ، أَوْ تُبَلِّغُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلِكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوْنَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَفِيضُ الْمَاءَ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ^(١).

وَبَوَّبَ ابْنُ حَبَّانَ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «ذَكَرُ الْإِسْتِحْبَابِ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ اسْتِعْمَالَ السُّدْرِ فِي اغْتِسَالِهَا، وَتَعْقِيبُ الْفِرْصَةِ بَعْدَهُ»^(٢).

وَبَوَّبَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِنِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «بَيَّانُ صِفَةِ اغْتِسَالِ الْحَائِضِ، وَإِجَابُ ذَلِكَ رَأْسِهَا بِالسُّدْرِ، وَإِتْبَاعُ الْفِرْصَةِ الْمُمَسَّكَةِ حِوَالِي فَرْجِهَا بَعْدَ اغْتِسَالِهَا»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٧/٦، ١٨٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٧٩/١)، وَمُسْلِمٌ (١٥/٤) - ١٦ - (النُّوْي) - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْمٌ: ٣١٤ - ٣١٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (رَقْمٌ: ٦٤٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣١٦/١، ٣١٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٧/١)، (١٩٨) مِنْ طَرَقَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تَحَدَّثُ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ. وَأَبُوهُم أَبُو عَوَانَةَ وَالدَّارِمِيُّ اسْمُ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَوَتْ عَنْهَا عَائِشَةُ فِي رَوَايَتِهِمَا الثَّانِيَةِ. وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْمٌ: ١٦٧)، وَالبَخَارِيُّ (رَقْمٌ: ٣١٤، ٧٣٥٧)، وَمُسْلِمٌ (١٣/٤، ١٤ - النُّوْي)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (رَقْمٌ: ١١٩٩ - تَرْتِيبُ ابْنِ بَلْبَانَ) - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣١٧/١) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَنْتَبِ الثَّبِّيُّ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَتَأْخُذَ فِرْصَةً فَتَوْضَأَ بِهَا، وَتَطْهَرُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاجْتَذَبْتُ الْمَرْأَةَ وَقُلْتُ: تَبَعِينَ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

وَلَمْ يَأْتِ ذِكْرُ السُّدْرِ إِلَّا فِي رَوَايَةِ ابْنِ حَبَّانَ. وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (رَقْمٌ: ٧٣٥٧) مِنْ طَرِيقِ الْفَضِيلِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِ نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (رَقْمٌ: ٣١٥)، وَمُسْلِمٌ (١٥/٤ - نُوْي) مِنْ طَرِيقِ وَهَيْبٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِ نَحْوَهُ.

(٢) «صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ» (٤٧٢/٣ - تَرْتِيبُ ابْنِ بَلْبَانَ).

(٣) «مُسْنَدُ أَبِي عَوَانَةَ» (٣١٦/١).



وقال ابن القيم: «وفي وجوب السُّدْرِ في حقِّ الحائضِ قولان في مذهبِ أحمد»^(١).



ما جاء في غسلِ دمِ الحيضِ الَّذِي يُصِيبُ الثَّوبَ بِالماءِ والسُّدْرِ
عن أُمِّ قَيْسِ بنتِ محصن؛ قالت: سألت رسول الله ﷺ عن دم
الحيضِ يُصِيبُ الثَّوبَ، قال: «اغْسِلِيهِ بِالماءِ والسُّدْرِ، وَحُكِّيهِ وَلَوْ بِضَلَعٍ»^(٢).
وقد بَوَّبَ الحافظ ابن خزيمة لهذا الحديث بقوله: «باب استحبابِ
غسلِ دمِ الحيضِ من الثَّوبِ بِالماءِ والسُّدْرِ، وَحُكِّيهِ بِالأضلاعِ، إِذْ هُوَ أَحْرَى
أَنْ يَذْهَبَ أَثَرُهُ مِنَ الثَّوبِ إِذَا حُكَّ بِالضَّلَعِ، وَغُسِّلَ بِالسُّدْرِ مَعَ المَاءِ، مِنْ أَنْ
يُغْسَلَ بِالماءِ بَخْتًا»^(٣).

(١) «زاد المعاد» (٢/٢٣٩).

(٢) إسناده حسنٌ، أخرجه أحمد (٦/٣٥٥، ٣٥٦)، وابن أبي شيبة في «مصنّفه» (١/٩٥)،
وأبو داود (رقم: ٣٦٣)، والنسائي (١/١٩٥، ١٩٦)، وابن ماجه (رقم: ٦٢٨) -
واللفظ له -، وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم: ٢٧٧)، وابن حبان في «صحيحه»
(رقم: ٢٣٥ - موارد) من طرق عن ثابت بن هرمز، عن عدي بن دينار، عن أم
قيس، به.

وجاء عند أحمد في إحدى رواياته: «بالماءِ والثُّدِّ والسُّدْرِ»، وجاء عند ابن أبي شيبة:
أم حصين، وهو خطأ.

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/٣٥): «قال ابن القطان: إسناده في غاية
الصُّحَّة، ولا أعلم له علة».

وقال في «التهذيب» (٢/١٦): «وصحَّحه ابن القطان، وقال عَقِبَهُ: لا أعلم له علة.
وثابت ثقة، ولا أعلم أحداً ضعّفه غير الدارقطني».

وقال في «فتح الباري» (١/٣٣٤): «إسناده حسن».

والضَّلَعُ: هو العود الَّذِي فِيهِ اعوجاج، والثُّدُّ: ضَرْبٌ مِنَ الثَّبَاتِ يُتَبَخَّرُ بَعْدَهُ.

(٣) «صحيح ابن خزيمة» (١/١٤١).

وقال أيضاً في خلال الباب الذي بعده: «جميع ما أمر به من قرص بالأظفار، وحك بالأضلاع، وغسل بالسدر، أمر اختيار واستحباب»^(١).



ما جاء في اغتسال الكافر إذا أسلم بالماء والسدر
عن قيس بن عاصم؛ قال: أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام، فأمرني أن
أغتسل بماء وسدر^(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٦١/٥)، والترمذي (رقم: ٦٠٥)، وابن خزيمة (رقم: ٢٥٤) من طريق
عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأغزر بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن
قيس، به.

وأخرجه النسائي (١٠٩/١)، وابن خزيمة (رقم: ٢٥٥)، وابن حبان (رقم: ١٢٤٠ -
ترتيب ابن بلبان) من طريق يحيى القطان، عن سفيان، به.

وأخرجه العجلي في «الثقات» (ص: ٣٩٣) عن أبي داود الحفري، عن سفيان، عن
الأغر، عن خليفة بن حصين، أن جدّه قيساً لما أسلم...، فذكره بنحوه.

وأخرجه أبو داود (رقم: ٣٥٥) - واللفظ له - من طريق محمد بن كثير العبدى، عن
سفيان، به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٣/١٨ - رقم: ٨٦٦)، والبيهقي في «السنن»
(١٧١/١) من طريق أبي عاصم، عن سفيان، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وأخرجه وكيع في «مسنده» - كما في «الثبت الظرف» لابن حجر (٢٩٠/٨) -، ومن
طريقه أحمد في «مسنده» (٦١/٥)، وأبو علي بن السكن في «السنن» - كما في «بيان
الوهم والإيهام» لابن القطان (٤٢٩/٢) - عن سفيان، عن الأغزر، عن خليفة بن
حصين بن قيس بن عاصم، عن أبيه، أن جدّه أسلم على عهد النبي ﷺ فأمره أن
يغتسل بماء وسدر.

قال أبو علي بن السكن: «هكذا رواه وكيع مجوذاً عن أبيه، عن جدّه. ويحيى بن
سعيد وجماعة رَوَوْه عن سفيان، ولم يذكروا أباه».



وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ ثُمَامَةَ بْنَ أَثَالٍ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ

= قلت: وتابع وكيعاً عليه قبيصة بن عقبة.

أخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢٩٦/١) و(١٨٧/٣)، والبيهقي في «السنن» من طريق قبيصة، عن سفيان، به نحوه.

قلت: وكيع بن الجراح ثقة حافظ، ولكن سئل الإمام أحمد بن حنبل: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدي بِقَوْلٍ مَنْ نَأْخُذُ؟ فقال: «نُؤَافِقُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَكْثَرَ، وَخَاصَّةً فِي سَفْيَانَ، كَانَ مَغْنِيًّا بِحَدِيثِهِ». وسئل أبو داود: أَيْمًا أَحْفَظُ وَكَيْعٌ أَوْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ؟ قال: «وَكَيْعٌ أَحْفَظُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَتَقَنَّ».

وقال علي بن المديني: «ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان، ولا رأيت أعلم بصواب الحديث والخطأ من ابن مهدي». (تهذيب التهذيب: ١٩١/١١).

وقال الذهبي في «السِّير» (١٥٢/٩): «فَالَّذِي أَعْتَقَدُهُ أَنَا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَعْلَمُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ، وَأَتَقَنَّ، وَبِكُلِّ حَالٍ هُمَا إِمَامَانِ نَظِيرَانِ».

قلت: وأنت ترى أن عبد الرحمن بن مهدي قد خالف وكيعاً في هذا الحديث، وقد تابعه يحيى بن سعيد القطان، وغيره من الثقات - كما مرَّ معنا آنفاً -، ويحيى القطان أثبت من ابن مهدي ووكيع في سفيان، قال الدوري عن ابن معين: يحيى القطان أثبت من ابن مهدي في سفيان، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لابن معين: يحيى القطان فوق ابن مهدي؟ قال: نعم. وقال الإمام أحمد: يحيى بن سعيد أثبت من هؤلاء - يعني ابن مهدي ووكيعاً وغيرهما -.

قلت: ومع ذلك فهو قد وافق ابن مهدي على هذه الرواية، فترجَّحت روايتهما على رواية وكيع، ومما يدلُّ على أن وكيعاً قد أخطأ في هذه الرواية، أنَّ محمد بن سعد - وهو صدوق - قد روى هذا الحديث عنه فوافق أصحاب سفيان الثوري في عدم ذكرهم: (عن أبيه) في هذه الرواية.

قال ابن سعد في «الطبقات» (٣٦/٧): أخبرنا وكيع بن الجراح، قال: حدثنا سفيان، عن الأغر المنقري، عن خليفة بن الحصين، عن قيس بن عاصم، فذكره بنحوه.

وتابع ابن سعد عليه سعدان بن نصر - وهو صدوق -.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٧١/١) من طريق سعدان بن نصر قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، به نحوه.

لذلك قال الحافظ ابن حجر في «الثَّكُثُ الظُّرَافُ» (٢٩٠/٨) بعد إيرادِهِ لرواية وكيع: «إِنَّهُ خَطَأٌ، لَيْسَ فِيهِ: (عَنْ أَبِيهِ)، حَكَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو خَيْثَمَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ وَكَيْعٍ».

=

أَنْ يَغْتَسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(١).

= قلت: وأما قبيصة بن عقبة فقد قال عنه ابن معين: «قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان، فليس بذلك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير»، وروى حنبل عن أبي عبدالله أحمد بن حنبل قال: «كان كثير الغلط، وكان صغيراً لا يضبط»، قلت لأبي عبدالله: ففي غير سفيان؟ قال: «كان رجلاً صالحاً ثقة، لا بأس به في بدنه، وأي شيء لم يكن عنده؟» - يعني أنه كثير الحديث - .
وقال الذهبي في «السيرة» (١٣٣/١٠): «الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره».
لذلك قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٢٢/٢): «صدوق ربما خالف»، قلت: وهذا مما خالف فيه، ويؤكد هذا أن أبا داود الحفري قد خالفه في روايته هذه، فقد قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يُقدِّم الحفري في حديث سفيان على محمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة.
قلت: ورواية قبيصة هذه ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤/١)، وسأل أباه عنها فقال: «إن هذا خطأ، أخطأ قبيصة في هذا الحديث، إنما هو: الثوري، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس أنه أتى النبي ﷺ، ليس فيه أبوه».
(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٠٤/٢، ٤٨٣) من طريق عبدالله بن عمر العمري، والبخاري في «مسنده» (١٦٧/١ - رقم: ٣٣٣٣ - كشف الأستار) - واللفظ له - من طريق عبيدالله بن عمر العمري، وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم: ٢٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧١/١) «السنن الصغرى» (٦٤/١ - رقم: ١٣٨) من الطريقتين السابقين، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.
ولم يأت ذكر السدر إلا في رواية البخاري.
قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعبدالله بن عمر العمري وإن كان ضعيفاً فقد تابعه أخوه عليه، وهو ثقة ثبت، وأصل الحديث في الصحيحين، لكن جاء فيهما أنه هو الذي اغتسل، من غير أمر النبي ﷺ له بذلك.
تنبيه: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٨٣/١): «وفي إسناد أحمد والبخاري: عبدالله بن عمر العمري»، قلت: كذا جاء عنده في رواية البخاري: عبدالله بن عمر - مكبراً -، والذي في «كشف الأستار»: عبيدالله بن عمر - مصغراً - .
قلت: وقع الأمر بالغسل لمن أسلم لغير قيس وثمامة، فممن وقع له ذلك أيضاً: أولاً: وثالة بن الأسقع - رضي الله عنه - :
أخرج حديثه الحاكم في «المستدرک» (٥٧٠/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨/٢٢ - رقم: ١٩٩) و«المعجم الصغير» (رقم: ٨٨٠ - الروض الداني)، وأبو نعيم =



قال الترمذي - رحمه الله -: «والعملُ عليه عند أهل العلم، يَسْتَحِبُّونَ للرجل إذا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسَلَ، وَيَغْسَلَ ثِيَابَهُ»^(١).

وَبُوبَ ابن خزيمة - رحمه الله - لحديث قيس بن عاصم - السابق -

= في «الحلية» (٣٢٩/٩)، والخطيب في «تاريخه» (٧١/١٣، ٧٢) - واللَّفْظُ له - من طريق سُلَيْم بن منصور بن عَمَّار، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: حَدَّثَنِي معروف الخياط أبو الخطَّاب، قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: لَمَّا أَسْلَمْتُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْلَمْتُ على يديه، فقال لي: «اذهب فاخْلِيقْ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ، وَاغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ». وزاد الحاكم: ومسح رسول الله ﷺ على رأسي.

قلت: إسناده ضعيف جداً، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ومنصور بن عَمَّار قال عنه أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها»، وذهب الذهبي إلى أنه ضعيف جداً، فقال في «الميزان» (١٨٨/٤)، و«السُّير» (٩٥/٩): «وساق ابن عدي مناكير لمنصور تقضي بأنه واهٍ جداً».

قلت: والحديث حكم بضعف إسناده الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٦٨/٢).

ثانياً: قتادة الرُّهاوي:

أخرج حديثه ابن شاهين - كما في «الإصابة» (٢١٨/٣) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٩ - رقم: ٢٠) من طريق أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، حَدَّثَنَا قتادة بن الفضل بن قتادة الرُّهاوي، عن أبيه، حَدَّثَنِي عُمُ أَبِي هشام بن قتادة الرُّهاوي، عن أبيه، قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ، فقال لي: «يا قتادة اغتسل بماءٍ وَسِدْرٍ، واحلقْ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ»، وكان رسول الله ﷺ يأمرُ من أَسْلَمَ أَنْ يَخْتَنَ، وكان ابن ثمانين سنة.

قلت: إسناده ضعيف، هشام ابن قتادة ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦٨/٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقاتة بن الفضل قال عنه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٥/٧): «شيخ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأبوه لم أعثر له على ترجمة، والحديث ضَعْفَ إسناده ابن حجر في «التلخيص» (٦٨/٢).

ثالثاً: عقيل بن أبي طالب:

أخرج حديثه الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وإسناده ضعيف، ذكر ذلك ابن حجر في «التلخيص» (٦٨/٢).

(١) «سنن الترمذي» (٥٠٣/٢).

بقوله: «بَابُ اسْتِحْبَابِ غُسْلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ بِالماءِ وَالسُّدْرِ»^(١).

وبَوَّبَ تلميذه ابن حَبَّان - رحمه الله - عليه بقوله: «ذَكَرُ الاسْتِحْبَابِ لِلْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَكُونَ اغْتِسَالُهُ بِماءٍ وَسِدْرٍ»^(٢).

وقال الأَمِيرُ الصنعاني - رحمه الله -: «والحديث - أي حديث ثُمَامَةَ - دليلٌ على شرعية الغُسلِ بعد الإسلام، وقوله: (أمره) يدلُّ على الإيجاب، وقد اختلف العلماء في ذلك...، وعند الحنفية أنه إن كَانَ قَدْ اغْتَسَلَ حَالْ كُفْرِهِ فلا غُسلَ عليه، وعند الشافعية وغيرهم لا يَجِبُ عليه الغُسلُ بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور، وهو: «لَنْ يُسَلَّمَ إِلَّا بِالإِسْلَامِ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ»، وأما إذا لم يكن أَجَنَّبَ حَالْ كُفْرِهِ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الاغتسال لا غيره، أما عند أحمد فقال: يَجِبُ عليه مطلقاً، لظاهر حديث الكتاب وَلَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو داود من حديث قيس بن عاصم»^(٣).



ما جاء في اغْتِسَالِ الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُهُ فِي حَكْمِهِ
- بسبب الاحتِيَالِ - بِالماءِ وَالسُّدْرِ

عن سليمان بن أمية سمع امرأة تسأل عائشة: هل علي جناح أن أزمَ جملي؟ قالت: لا، قالت^(٤): يا أم المؤمنين إنها تعني زوجها، قالت: ردوها علي^(٥)، فقالت: مُلْحَةٌ مُلْحَةٌ^(٦) في النَّارِ، اغسلوا علي^(٧) أثرها بالماءِ

(١) «صحيح ابن خزيمة» (١٢٦/١).

(٢) «صحيح ابن حَبَّان» (٤٥/٤) - ترتيب ابن بلبان.

(٣) «سبل السلام» (٨٧/١).

(٤) كذا بالأصل، ولعلَّ الصُّواب: قالت امرأة.

(٥) ردوها علي: أي لأعلمها أنه لا يجوز. انظر: «مجمع بحار الأنوار» (٦٠٨/٤).

(٦) المُلْحَةُ: الكلمة المليحة، وقيل: القبيحة. انظر: المصدر السابق.

(٧) جاء في «مجمع بحار الأنوار» (٦٠٨/٤): «اغسلوا عني أثرها».



والسُّدْرِ^(١).

وفي رواية: أَوْخَذُ جَمَلِي؟ قالت: نعم، فلم تَفْطُنْ لها حَتَّى فُطِنْتُ، فأمرت بإخراجها^(٢).

قال ابن الأثير: «التَّأْخِيذُ: حَبْسُ السَّوَاحِرِ أَزْوَاجَهُنَّ عَنْ غَيْرِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ، وَكَثْتُ بِالْجَمَلِ عَنْ زَوْجِهَا، وَلَمْ تَعْلَمْ عَائِشَةُ، فَلِذَلِكَ أُذِنَتْ لَهَا فِيهِ»^(٣).

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٢١٤/٧) - رقم: (٢٢٧٨) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: سمعت سفيان يذكر عن سليمان بن أمية، فذكره.

وتابع إسرائيل عليه الحميدي، أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥/٤) - مختصراً - قال: قال الحميدي: حدثنا ابن عيينة، سمع سليمان، سمع عائشة كرهت الأخذ. قلت: رجاله ثقات، لكن سليمان بن أمية ذكره ابن معين في «التاريخ» - رواية الدوري - (٧١/٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٥/٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٠٠/٤) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣١٠/٤)، ويغلب على ظني ثقته، بسبب رواية ابن عيينة عنه، فإنهم قبلوا بتدليس ابن عيينة، وما ذلك إلا لتجنبه عن الضعفاء، فما بالك إذا لم يدلّس.

وتابع سليمان عليه الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، من غير ذكر الغسل. أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٣٢٩/٤) قال: حدثنا يزيد، عن ابن عون، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن امرأة قالت لها: أَلْقَيْدُ جَمَلِي؟ فقالت: نعم، فقالت: أَلْقَيْدُ جَمَلِي؟ فلما علمت ما تريد قالت: وجهي من وجهك حرام.

قلت: وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

(٢) ذكرها ابن الأثير في «النهاية» (٢٨/١)، والزيدي في «تاج العروس» (٣٦٥/٩، ٣٦٦)، وابن منظور في «اللسان» (٤٧٢/٣).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢٨/١)، وقال الزيدي في «التاج» (٣٦٦/٩): «والتَّأْخِيذُ: أَنْ تَحْتَالَ الْمَرْأَةُ بِحِيلٍ فِي مَنَعِ زَوْجِهَا عَنْ جَمَاعٍ غَيْرِهَا، وَذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ السُّخْرِ، أَوْ هِيَ خُرْزَةٌ يُؤْخَذُ بِهَا النِّسَاءُ الرِّجَالُ».

وقال الزمخشري: «جعلت تأخذ الجمل - وهو المبالغة في أخذه وضبطه - مجازاً عن الاحتياَل لزوجها بحيلٍ من السُّخْرِ تمنعه بها عن غيرها»^(١).



ما جاء في قطع السُّدْرِ^(٢)

قال ابن الجوزي - رحمه الله -: «قال العقيلي: والرواية في هذا الباب فيها اضطرابٌ وضعفٌ، ولا يصحُّ في قطع السُّدْرِ شيءٌ»^(٣)، وقال أحمد بن حنبل: ليس فيه حديثٌ صحيحٌ، وكان بعد هذا يكره قطعه»^(٤).

قلت: وأحسن ما ورد في هذا الباب حديث عبدالله بن حُبْشٍ.

فعن عبدالله بن حُبْشٍ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ [يعني من سِدْرِ الْحَرَمِ]»^(٥).

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٢٨/١).

(٢) وللسيوطي - رحمه الله - رسالة خاصة في هذا الموضوع سمّاها: «رفع الخِذْرِ عن قطع السُّدْرِ»، وهي ضمن كتاب: «الحاوي للفتاوي».

(٣) كلام العقيلي هذا موجود في كتابه «الضعفاء» (٣٩٦/٤) في ترجمة: يحيى بن الحارث الطائي.

(٤) «العلل المتناهية» (٦٥٧/٢).

(٥) حسنٌ بشواهده.

أخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢٦٧/١)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٥٢٣٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (رقم: ٨٦١١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٩/٤، ١٢٠)، وأبو مسلم الكنجي في «سننه» - كما في «رفع الخِذْرِ عن قطع السُّدْرِ» للسيوطي (٥٤/٢) -، وعنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم: ٢٤٦٢)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٣٧/٩ - رقم: ٢١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩/٦) من طريق عن ابن جُرَيْج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن حُبْشٍ، به.



قال ابن الجوزي: «وقد تأوَّلَ ذلك سفيان بن عيينة بأنَّ المراد سِذْرُ الحرم»^(١).

وسُئِلَ أبو داود عن معنى هذا الحديث؛ فقال: «هذا الحديث مختصرٌ، يعني: من قطع سِذْرَةً في فلاةٍ يستظلُّ بها ابن السبيل والبهايم عبثاً وظلماً بغير حقٍّ يكون له فيها، صَوَّبَ اللَّهُ رأسه في النَّارِ»^(٢).

وقال الطحاوي: «وقد كان سفيان الثوري يذكرُ هذا ويأمرُ بالعمل بضدِّه، كما حدَّثنا ابن أبي عمران؛ قال: حدَّثنا علي بن الجعد؛ قال: سمعت سفيان بن سعيد وسُئِلَ عن قطع السُّدْرِ؛ فقال: قد سمعنا مرَّةً بحديث ما تدري ما هو، ما يرى بقطعه بأس»^(٣).

وقال الطحاوي أيضاً: «مع أن سائر أهل العلم من فقهاء الأنصار الذين تدور عليهم الفتيا على إباحة قطعه، وفي ذلك ما قد دلَّ أنَّ الأولى فيه إباحة قطعه، لا المنع، وبالله التوفيق»^(٤).

= والزيادة التي بين معكوفين للطبراني.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٩/٤) و(١١٥/٨): «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات».

قلت: إسناده ضعيف، فابن جُرَيج مدلس قبيح التدليس، لا يدلُّس إلا فيما سمعه من مجروح كما قال الدارقطني، وسعيد بن محمد بن جبير ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان» (١٥٧/٢): «وسعيد فيه جهالة، فتحرَّرَ حاله»، وللحديث علَّةٌ أخرى ذكرها الذهبي في «الميزان» فقال: «وللخبر علَّةٌ، رواه معمر عن عثمان هذا؛ فقال: عن رجل من ثقيف، عن عروة بن الزبير، مرسلًا».

وللحديث شواهد ترتقي به إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى، انظرها في: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٧٣/٢ - ١٧٧) للألباني - رحمه الله ..

(١) «العلل المتناهية» (٦٥٧/٢).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٦١/٤).

(٣) «مشكل الآثار» (١٢٠/٤).

(٤) المصدر السابق.



وعن أبي ثورٍ قال: سألتُ أبا عبد الله الشافعي عن قطع السُّدْرِ؟ فقال: لا بأس به، قد روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: «اغسله بماءٍ وسِدْرٍ»^(١).

وحكى المُنْزِي، عن الشافعي أَنَّهُ استدَلَّ على جواز قطع سِدْرِ الحَرَمِ بحديثٍ الَّذِي وقصته ناقلته، لقوله فيه: «واغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ»^(٢).

وقال البيهقي: «فالحديث الَّذِي روي في قاطع السُّدْرِ يكونُ محمولاً على ما حمّله عليه أبو داود السجستاني - رحمه الله -، إنَّ صَحَّ طريقه ففيه من الاختلافِ ما قدّمنا ذكره، ورؤينا عن عروة بن الزُّبَيْر أَنَّهُ كان يقطعه من أرضه، وهو أحد رواة النَّهْي، فيشبه أن يكونَ النَّهْي خاصّاً كما قال أبو داود - رحمه الله -، والله أعلم.

وقرأتُ في كتابِ أبي سليمان الخطّابي - رحمه الله - أنَّ إسماعيل بن يحيى المُنْزِي - رحمه الله - سئل عن هذا؛ فقال: وجهه أن يكونَ ﷺ سئلَ عَمَّنْ هَجَمَ على قطع سِدْرِ لقوم، أو ليتيم، أو لمن حرّم الله أن يقطع عليه، فتحامل عليه بقطعه، فاستحقَّ ما قاله، فتكون المسألة سبقت السامع، فسمع الجوابَ ولم يسمع المسألة. وجعل نظيره حديث أسامة بن زيد أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنما الرُّبَا في النَّسِئَةِ»، فسمع الجواب ولم يسمع المسألة، وقد قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلّا مثلاً بمثل، يداً بيد».

واحتجَّ المُنْزِي بما احتجَّ به الشافعي - رحمهما الله - من إجازة النَّبِيِّ ﷺ أن يُغسلَ المَيِّتُ بالسُّدْرِ، ولو كان حراماً لم يجز الانتفاع به، قال: والورق من السُّدْرِ كالغصن، وقد سوَّى رسول الله ﷺ فيما حرّم قطعه من شجر الحَرَمِ بين ورقه وبين غيره، فلمَّا لم أرَ أحداً يمنع من ورقِ السُّدْرِ، دلَّ على جواز قطع السُّدْرِ. انتهى كلام البيهقي^(٣).

(١) ذكره البيهقي في: «السنن الكبرى» (١٤١/٦)، و«السنن والآثار» (٣٤٩/٨).

(٢) ذكر ذلك ابن حجر في: «فتح الباري» (٥٥/٤).

(٣) «السنن الكبرى» (١٤١/٦).



وقال ابن الأثير: «قيل: أراد به سِندَر مكة لأنها حرم، وقيل: سِندَر المدينة، نهى عن قطعه ليكون أُنْساً وظلاً لمن يُهاجر إليها، وقيل: أراد السُّنْدَر الذي يكون في الفلاة يستظلُّ به أبناء السبيل والحيوان، أو ملك إنسانٍ فيتحاملُ عليه ظالمٌ فيقطعه بغير حقٍّ، ومع هذا فالحديث مضطرب الرواية، فإنَّ أكثر ما يُروى عن عروة بن الزُّبير، وكان هو يقطعُ السُّنْدَر، ويتَّخذ منه أبواباً، قال هشامٌ: وهذه أبوابٌ من سِندَرِ قطعه أبي، وأهل العلم مُجمعون على إباحة قطعه»^(١).

وقال الشيخُ الألباني - رحمه الله -: «وذهب الطحاوي إلى أنه منسوخ، واحتجَّ بأن عروة بن الزُّبير - وهو أحد رواة الحديث - قد ورد عنه أنه قطع السُّنْدَر، ثم روى ذلك بإسناده عنه.

وأخرجه أبو داود (رقم: ٥٢٤١) بآتم منه، من طريق حسان بن إبراهيم قال: سألت هشام بن عروة عن قطع السُّنْدَر؟ وهو مستندٌ إلى قصر عروة؛ فقال: أترى هذه الأبواب والمصاريح؟ إنما هي من سِندَر عروة، كان عروة يقطعه من أرضه، وقال: لا بأس به. زاد في روايته: فقال: هي يا عراقي جئتني ببدة! قال: قلت: إنما البدة من قبلكم، سمعت من يقول بمكة: لعن رسول الله ﷺ من قطع السُّنْدَر.

قلت: وإسناده جيّد، وهو صريح في أنَّ عروة كان يرى جواز قطع السُّنْدَر. قال الطحاوي: لأنَّ عروة - مع عدالته وعلمه، وجلالة منزلته في العلم - لا يدع شيئاً قد ثبت عنده عن النَّبِيِّ ﷺ إلى ضده، إلاَّ لما يوجب ذلك له، فثبت بما ذكرنا نسخ الحديث.

قلت: وأولى من ذلك كله - عندي - أنَّ الحديثَ محمولٌ على قطع سِندَرِ الحَرَمِ، كما أفادته زيادة الطبراني في حديث عبدالله بن حُشبني^(٢)،

(١) «النهاية» (٣٥٣/٢، ٣٥٤).

(٢) قال السيوطي في «رفع الخِذْرِ» (٥٧/٢): «والأولى عندي في تأويل الحديث أنه محمولٌ على سِندَرِ الحَرَمِ كما وقع في رواية الطبراني».

وبذلك يزول الإشكال، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»^(١).



ما جاء في رؤية السدر في المنام

قال عبدالغني النابلسي: «سدر: هو في المنام امرأة كريمة مستورة، وشجرة السدر رجل كريم، حسيب، فاضل، مخصب بحسب السدر، وكرم ثمرها، ومن رآها فإنه يرتفع أمره، ويصيب ورعاً، وعلماً، ومن أكل السدر مرضاً مرضاً شديداً، ومن رأى أنه ارتقى شجرة السدر فإنه ينال غمّاً وشدة»^(٢).

وقال أيضاً: «سدر المُنْتَهَى في المنام: تدلُّ رؤيتها بلوغ القصد من كل ما هو موعود به»^(٣).

وقال أيضاً: «نَبَق: هو في المنام رزق من قبل العراق، وقيل: عين الدراهم والدنانير الحلال، والنَّبَق محمود بإجماع المعبرين لشرف شجرته، ورطبه أقوى من يابسه، ولا تضر صفته، وهو لأصحاب الدين زيادة في الدين، وهو صلاح، وأكل النَّبَق للسلطان قوة في سلطانه، ولمن يضلح للوكالة، أو أن يوصى إليه تقلد ذلك، والنَّبَق بقاء لما هو في اليقظة، فإن كان الرائي في شدة ورأى نَبَقاً في غير زمانه دلَّ على مكثه إلى زمانه، وكذلك إن كان في خير»^(٤).

= وقال العجلوني في «كشف الخفاء» (٣٥٧/٢) عن زيادة الطبراني: «وهي مبيئة للمراد، دافعة للإشكال».

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٧٦/٢، ١٧٧).

(٢) «تعطير الأنام في تعبير المنام» (ص: ١٩٩)، وكذلك جاء في «تفسير الأحلام» (ص: ٣٦٠) المنسوب لابن سيرين خطأ.

(٣) «تعطير الأنام» (ص: ١٩٩).

(٤) المصدر السابق (ص: ٤٣٠).



قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: «سمعتُ علي بن الحسن بن أحمد أبو القاسم - المعروف بابن المُسلمة - يقول: رأيتُ في المنام وأنا حَدَّثُ كَأَنِّي أُعْطِيتُ شِبْهَ النَّبَقَةِ الْكَبِيرَةِ وقد ملأتُ كفي، وأُلْقِيْتُ فِي رُوعِي أَنَّهَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَعَضَضْتُ مِنْهَا عِصَّةً وَنَوَيْتُ بِذَلِكَ حِفْظَ الْقُرْآنِ، وَعَضَضْتُ أُخْرَى وَنَوَيْتُ دَرَسَ الْفَقْهِ، وَعَضَضْتُ أُخْرَى وَنَوَيْتُ دَرَسَ الْفَرَائِضِ، وَعَضَضْتُ أُخْرَى وَنَوَيْتُ دَرَسَ النَّحْوِ، وَعَضَضْتُ أُخْرَى وَنَوَيْتُ دَرَسَ الْعُرُوضِ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ إِلَّا وَقَدْ رَزَقَنِي اللَّهُ مِنْهُ نَصِيباً»^(١).



ما جاء في استعمالاتِ السُّدْرِ وفوائدهِ

للسُّدْرِ فوائدٌ ومنافعٌ عديدة، أوردَها فيما يلي بحسبِ الجزءِ المستعملِ من الشجرة:

أولاً: خشبُ شجرِ السُّدْرِ:

أخشابُ شجرةِ السُّدْرِ جيِّدةٌ جدًّا، شديدةُ الصلابة، وتقاومُ الحشرات والأمراض، وتعطي أحطابها حرارةً عاليةً عند استعمالها وقوداً، وتستخدم الأخشابُ في البناء، وسقفِ البيوت، وخاصَّةً في المناطق الريفية، وكذلك في صناعة الأثاث المنزلي، وصناعة أنصبه - هراوي - الآلات والأدوات الزراعية.

وفي الطبِّ الشعبي يستخدمُ فحمُ الخشب مخلوطاً بالخلِّ لعلاج لدغة الثعبان^(٢).

(١) «تاريخ بغداد» (٣٩١/١١).

(٢) انظر: «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«نباتات الأردن البرية» (ص: ١٥٢، ١٥٣)، و«موسوعة النباتات الطبية» (ص: ٨١)، وغيرها، وذكر عازرا رمانبوس في كتابه: «المجموعة الطبية الصغرى» (ص: ٢١٠) أنَّ أخشاب السُّدْرِ سريعة التلف، ولذا تُجفَّف وتُعطَّن في الماء المالح قبل استعمالها.

وذكر داود الأنطاكي أن نشارة خشبه تزيل الطُّحَال، والاستِسْقَاء، وقروح الأحشاء^(١).

وقال ليز مانكه: «وكان خشب السُّدْرِ يخلطُ بمركبٍ سائلٍ، ويستخدمُ كمرهمٍ يعالج أحد أمراض المسالك البولية للذكور»^(٢).

ثانياً: قشورُ شجرةِ السُّدْرِ:

يُستخدم قَلَفُ الأشجارِ مغليّاً، ويفيد في تسكين آلام الأسنان، وملطف للحرارة، ومقوِّ عام^(٣).

وتستخدمُ قشورُ السُّدْرِ أيضاً في صبغ الثياب، قال ابن منظور: «ويقال: صَبَغَ ثوبَهُ بِقَرْفِ السُّدْرِ، أي: بقشره، وقَرْفُ كُلِّ شجرةٍ قشرها»^(٤). وصَبَاغُ قشورِ السُّدْرِ لونه أحمر^(٥).

ثالثاً: صَمغُ السُّدْرِ^(٦):

صَمغُ السُّدْرِ يُذهِبُ الحَزَاذَ^(٧)، وينقّي الرأسَ، ويُحمّرُ الشعرَ ويجعّده^(٨).

(١) «التذكرة» (١٨٦/١).

(٢) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٨).

(٣) «نباتات الكويت الطبية» (ص: ٢٠٢)، و«النباتات الطبية في الأردن» (ص: ٦١).

(٤) «لسان العرب» (٢٧٩/٩)، وانظر أيضاً: «المخصّص» (١٤/١١).

(٥) «معجم النبات والزراعة» (١١٢/١)، وجاء فيه: «والتَّجَبُّ: قشورُ السُّدْرِ، أو قشور الطَّلح خاصةً، يُذْبَعُ به ويُصْبَغُ، وهو أحمر».

(٦) للسُّدْرِ صمغ يُسمَّى: المَغْد، كما جاء في «معجم النبات والزراعة» (٢٤٩/١)، وقد ذهب ابن البيطار إلى أنه ليس له صمغ. انظر: «الجامع لمفردات الأدوية» (٥/٣).

(٧) الحَزَاذُ: شيءٌ يُشبه الثُّخالة يتوارى في الرأس، وهي قشورٌ رقيقةٌ تتساقط من الشعر عند المشط.

(٨) «القانون في الطب» (ص: ٢١٥)، و«المعتمد في الأدوية المفردة» (ص: ٢١٩).



رابعاً: ورقُ السِّدْرِ^(١):

تحتوي الأوراق الخضراء على (١٨,٣٪) بروتين خام، ومن (١٣ - ١٤٪) بروتين مهضوم^(٢)، وقد وُجد في تركيبها حمضُ أوكانوتيك، وحمض البيتوليك، وبعض الببتيدات القلوانية^(٣).

يُستعملُ ورقُ السِّدْرِ كَغَسُولٍ يُغْسَلُ به الرأسُ، والثيابُ، والأموأثُ، وهو بذلك يشبه الأسنان، والخطمي، والصَّابون، وقد أدخلت خلاصات من أوراقه في صناعة الشامبو.

وغسلُ الرأسِ بمغلي الأوراق يقوِّي أصولَ الشعرِ، ويطوِّله، ويمنع سقوطه، ويزيل القشرة والفطريات^(٤).

قال الذهبي: «الاجتسال منه ينقي الرأس أكثر من غيره»^(٥).

(١) يُطلق على من يبيع السِّدْر: السِّدَّار، ومثمنُ عُرف بذلك الشيخ عبدالعزيز بن ناصر بن خلف المضري السِّدَّار، المتوفى سنة: ٨٩٢هـ. انظر: «بدائع الزهور» (٢٣٩/٣).

(٢) «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«نباتات الأردن البرية» (ص: ١٥٢).

(٣) «السِّدْر شجرة مباركة نافعة» وهي مقالة للدكتور محمد نزار الدقر في «مجلة بلسم»، العدد: ٢٧٦، حزيران ١٩٩٨م.

(٤) «ذيل التذكرة» (ص: ١٤٣، ١٧٨)، و«القانون في الطب» (ص: ٢١٥)، و«الرسالة الألواحية» (ص: ١٠٩)، و«عجائب المخلوقات» (ص: ٢٣٥)، و«مجلة بلسم» العدد: ٢٧٦، حزيران ١٩٩٨م، (ص: ١٦). قلت: وأمَّا تغيير الشيب بالسِّدْرِ فقد جاء فيه حديث ضعيف، ذكره الذهبي في «السِّير» (٤/٤٨٩) من طريق هارون الحمَّال؛ قال: حَدَّثَنَا الوليد بن القاسم، حَدَّثَنَا الأحوص بن حكيم، حَدَّثَنِي أَبِي، عن عبد الرحمن بن عائذ الثُمالي؛ قال: كان رسول الله ﷺ يُغَيِّرُ لحيته بماءِ السِّدْرِ، وكان يأمرنا بالتغيير مخالفةً للعجم.

إسناده ضعيف، لضعف الأحوص بن حكيم، وعبد الرحمن بن عائذ تابعي مشهور، له مراسيل، وهذا من مراسيله.

(٥) كتاب: «الطب النبوي» له (ص: ١٢٩)، وقد طبع الكتاب أيضاً باسم: «كتاب طب من الكتاب والسنة»، ونُسب للإمام الموفق عبد اللطيف البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، والمحقق لم يبذل جهده في إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه مكتفياً =

وغسل الميِّت به يمنعه من البلاء، ويلين جسده، فقد قال داود الأنطاكي عند ذكره لخواص ورق السُّدر: «إنه يطرد الهوام، ويشدُّ العصب، ويمنع الميِّت من البلاء، ومن ثمَّ تُغسَلُ به الأموات»^(١)، وقال الصنعاني: «والحكمة فيه - أي غسل الميِّت بالسُّدر - أنه يلين جسد الميِّت»^(٢).

والسُّدرُ الذي يصلح ورقه للغسول هو السُّدرُ الذي ينبت على الماء ويُسمَّى: العُبري، وأما البرِّي فلا يصلح ورقه للغسول^(٣).

وإذا غُلي ورق السُّدرِ وشُرب قتل الديدانَ، وفتحَ السدَدَ، وأزال الرياحَ الغليظة، وهو قابضٌ ضدَّ الإسهال، ونافع للربو، وأمراض الرئة، وهو مقوٌّ للمعدة، وينفع من نزف الحيض والطمث، ومن قروح الأمعاء^(٤).

ومسحوق الأوراق يُمزج مع الحناء ليضفي على البشرة نعمةً فائقةً^(٥). وسحق ورقه أيضاً يلحم الجراح ذوراً^(٦)، وتستعمل اللَّبخة من أوراق السُّدرِ لعلاج الخرايج^(٧)، والتهاب العيون^(٨).

ويقول ليز مانكه: «ومنقوع أوراق السُّدر مع عددٍ من المكونات الأخرى استخدم - أي في مضر القديمة - لمعالجة انقباض النصف الأيمن

= بما جاء على طرة الكتاب، مع أنه جاء في (ص: ٢٢٨) قول المصنّف: «ورأيت شيخنا إبراهيم الرقي بصيراً بالطب، وكذلك شيخنا تقي الدين بن تيمية، والشيخ عماد الدين الواسطي»، وهؤلاء كلهم شيوخ للإمام الذهبي لا البغدادي، فتأمل!

(١) «التذكرة» (١/١٨٦).

(٢) «سبل السلام» (٢/١٩٤).

(٣) «لسان العرب» (٤/٣٥٤)، و«القانون في الطب» (ص: ٢١٥)، وغيرها.

(٤) «التذكرة» (١/١٨٦)، و«الرسالة الألواحية» (ص: ٧٦، ٧٧)، وغيرها.

(٥) «مجلة بلسم»، العدد: ٢٧٦، حزيران ١٩٩٨م، (ص: ١٦).

(٦) «التذكرة» (١/١٨٦)، و«قاموس الطب» (ص: ٨٤).

(٧) وجاء في «القانون» لابن سينا (ص: ٢١٥): أن ورق السُّدر يلين الورم الحارَّ ويحلّله.

(٨) «موسوعة النباتات الطبية» (ص: ٨١).



من البطن، أو مع أوراق السَّنْطِ ومكون آخر مجهول، ومع ماء الخروب في عمل حقنة شرجية لترطيب الشرج^(١).

وتستخدم أوراق وأغصان السِّدْرِ الغضة علفاً للماشية^(٢).

* ورق السِّدْرِ وعلاج السَّخَرِ:

ورق السِّدْرِ ينفع في علاج الرجل الذي حُبِسَ عن امرأته، فلا يصل إلى جماعها - المربوط -، فقد جاء في كتب وهب بن منبه: أن تُؤخذ سبع ورقاتٍ من سِدْرِ أخضر فيدقه بين حجرين، ثم يضره في الماء، ويقرأ فيه آية الكرسي، وذوات قل^(٣)، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ويغتسل به، فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حُبِسَ عن أهله^(٤).

وهذا العلاج يعتبر من النُّشْرَةِ^(٥) المشروعة، قال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجلٌ به طُبٌّ^(٦)، أو يُؤخذ^(٧) عن امرأته، أُحِلُّ عنه أو يُنْشَر؟ قال: لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم يَنْفَعْ عنه^(٨).

(١) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٧).

(٢) «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«نباتات الأردن البرية» (ص: ١٥٢).

(٣) كذا جاء في «مصنّف» عبد الرزّاق، وجاء في «فتح الباري»: والقواقل، والمقصود هنا: سورة الإخلاص والمعوذتين.

(٤) نقل ذلك عنه: عبد الرزّاق في «مصنّفه» (١٣/١١)، والقرطبي في «تفسيره» (٤٩/٢)،

(٥٠)، وابن كثير في «تفسيره» (١٤٨/١)، وابن حجر في «فتح الباري» (٢٣٣/١٠).

(٥) النُّشْرَةُ: هي نوعٌ من العلاج، يعالج به من يُظَنُّ أنَّ به سحراً، أو مساً من الجن.

(٦) الطُّبُّ: السَّخَرُ.

(٧) أي: يُحْبَسُ عن امرأته، ولا يصل إلى جماعها، وقد تقدّم تفسير الأخذة.

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٣٢/١٠ - فتح) تعليقاً بصيغة الجزم، ووصله أبو بكر

الأثرم في «السنن» - كما في «تغليق التعليق» (٥٠/٥)، و«الفتح» (٢٣٣/١٠) - من

طريق أبان العطار، عن قتادة، به نحوه.

وتابعه هشام الدستوائي عليه.

وفي روايةٍ أخرى عن قتادة، عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان الرجل به سحر أن يمشي إلى من يُطلق ذلك عنه، قال: هو صلاح، قال: وكان الحسن يكره ذلك؛ ويقول: لا يعلم ذلك إلا ساحرٌ، قال: فقال سعيد بن المسيب: لا بأس بالثُّشرة، إنما نُهي عما يضرُّ، ولم يَنْه عما ينفع^(١).

وقال الشعبي: لا بأس بالثُّشرة العريّة التي لا تضر إذا وطئت^(٢).

وقد سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن يَطلق السُّخَر عن المسحور؟ فقال: «لا بأس به». قال الحافظ ابن حجر معقّباً على قوله: «وهذا هو المعتمد»^(٣).

= أخرج أبو بكر الأثرم في «السنن»، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» - كما في «التغليق» (٤٩/٥)، و«الفتح» (٢٣٣/١٠) - قال: حدّثنا حفص بن عمر المقرئ، حدّثنا هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب في الرجل يُؤخَذ عن امرأته فليتمس من يداويه، قال: إنما نهى الله عما يضرُّ، ولم يَنْه عما ينفع. قال ابن حجر: «إسناده صحيح».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٤١/٥ - رقم: ٢٣٥٢٣) - واللفظ له - من طريق وكيع، وإبراهيم الحربي في «غريبه» - كما في «التغليق» (٥٠/٥) من طريق موسى، كلاهما عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب؛ قال: قلت له: رجلٌ طُبّ بسحرٍ، نحلّ عنه؟ قال: نعم، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل. وتابعه أيضاً أبو عوانة.

أخرجه سعيد بن منصور - كما في «التغليق» (٥٠/٥) - قال: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، سألت سعيد بن المسيب عن الثُّشرة؟ فلم يَر بها بأساً. (١) أخرجه أبو جعفر بن جرير في «تهذيب الآثار» له - كما في «التغليق» (٤٩/٥)، و«الفتح» (٢٣٣/١٠) - قال: حدّثنا حميد بن مسعدة، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيد، عن قتادة، به.

قال الحافظ ابن حجر: «إسناده صحيح».

(٢) ذكره عبد الرزاق في «مصنّفه» (١٣/١١).

(٣) «فتح الباري» (٢٣٣/١٠).



وممَّن صرَّحَ بجواز التُّشْرَةِ: المُزَنِي صاحب الشافعي، وأبو جعفر الطبري، وغيرهما^(١).

وأما ما ورد عن النَّبِيِّ ﷺ عندما سُئِلَ عن التُّشْرَةِ؟ فقال: «هو من عمل الشيطان»^(٢)، فَيُحْمَلُ على ما كان مشتملاً على أسماء الشياطين، أو كان بلسانٍ غير معلوم، وأما ما كان من قبيل الرُّقَى والأدعية والأدوية المباحة، فهذا لا بأس به.

لذلك قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «ويجَابُ عن الحديث

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٩٤/٣)، ومن طريقه أبو داود في «سننه» (رقم: ٣٨٦٨) من طريق وهب بن منبه، يحدث عن جابر بن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ عن التُّشْرَةِ؟ فذكره.

قلت: حسن إسناده ابن حجر في «الفتح» (٢٣٣/١٠)، وله شاهد من حديث أنس. أخرجه البزار في «مسنده» (رقم: ٣٠٣٤ - كشف الأستار) - واللفظ له -، والحاكم في «المستدرک» (٤١٨/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦٥/٧) من طريق مسكين بن بكير، حدثنا شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن قال: سئل أنس عن التُّشْرَةِ؟ قال: ذكر لي أن رسول الله ﷺ سئل عنها؛ قال: «هي من عمل الشيطان». وجاء لفظه عند الحاكم وأبي نعيم: فقال: ذكروا عند النَّبِيِّ ﷺ أنها من عمل الشيطان.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ»، وأقره الذهبي. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/٥): «رواه البزار، والطبراني في الأوسط، إلا أنه قال: ذكروا أنها من عمل الشيطان، ورجال البزار رجال الصحيح». قلت: غير أبي رجاء فإنهم قد اختلفوا في اسمه، فقال البزار، والمزي في «التحفة» (١٧٢/١٣): هو محمد بن سيف، وهو ثقة روى له أبو داود في «المراسيل» والنسائي. وقال الحاكم: هو مطر الرزاق، وهو صدوق كثير الخطأ، روى له البخاري في التعليل ومسلم والأربعة. وقال أبو نعيم: هو محمد بن يونس بصري، ولم أقف على من ترجم له، ويغلب على ظني أنه وقع في اسمه تحريف، فخرّف سيف إلى يونس، والله أعلم.

والحديث روي عن الحسن أيضاً مرسلًا، أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم: ٤٥٣).

والأثر، بأن قوله: (الشُّرَّةُ من عمل الشيطان) إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيراً كان خيراً، وإلاً فهو شرٌّ، ثم الحصرُ المنقول عن الحسن^(١) ليس على ظاهره، لأنه قد يَنْحَلُّ بالرُّقَى والأدعية والتعويد، ولكن يحتمل أن تكون الشُّرَّة نوعين^(٢).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - في مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى الشيخ محمد حامد الفقي، الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَى مِثْلِ هَذَا النُّوعِ مِنَ الشُّرَّةِ الْوَارِدَةِ عَنْ وَهَبِ بْنِ مِنْبِهِ وَغَيْرِهِ، وَاعْتَبَرَهُ مِنْ سُنَّةِ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ، وَالْأُمُورِ الْمُحَدَّثَةِ فِي الدِّينِ؛ قَالَ: «اعترض الشيخ حامد ليس في محلِّه، بل هو غلطٌ من الشيخ حامد، لأنَّ التداوي بالقرآن الكريم، والسُّدْرِ، ونحوه من الأدوية المباحة، ليس من باب البدع، بل هو من باب التداوي، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوُوا»^(٣)، «وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ»^(٤)، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ التداوي بالسُّدْرِ، وبالقراءة في الماءِ، وصبِّهِ عَلَى الْمَرْضَى، ليس فيه محذورٌ من جهة الشَّرْعِ، إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ سَلِيمَةً، وَكَانَ الدَّوَاءُ مَبَاحاً، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ»^(٥).

وقال ابن القيم - رحمه الله -: «ورُخِّصَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ فِي كِتَابَةِ

(١) هو قوله المتقدم سابقاً: «لا يعلم ذلك إلا ساحر»، وكذلك جاء مثله عن ابن الجوزي حيث قال: «الشُّرَّةُ: حُلُّ السُّخْرِ عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السُّخْرَ»، انظر: «فتح الباري» (١٠/٢٣٣).

(٢) «الفتح» (١٠/٢٣٣).

(٣) هو قطعة من حديث - سنده صحيح -، أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/٢٧٨)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٣٨٥٥)، والترمذي في «سننه» (رقم: ٢٠٣٨).

(٤) هو قطعة من حديث أخرجه أبو داود (رقم: ٣٨٧٤) وسنده ضعيف، ويُغْنِي عَنْهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٣٠٥، ٤٤٦، ٤٧٨)، وأبو داود (رقم: ٣٨٧٠)، والترمذي (رقم: ٢٠٤٥)، وابن ماجه (رقم: ٣٤٥٩) عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ. وسنده صحيح.

(٥) «فتح المجيد» (ص: ٣١٦) بتصرف.



بعض القرآن وشربه، وجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه»^(١).

يقول الأخ عبدالعزيز القحطاني: «ولله الحمد فقد جُربَ هذا العلاج على العديد من المصابين، ونفعَ نفعاً بليغاً بفضلِ الله، حتَّى في الطَّلَاق وعدم عقد النِّكاح»^(٢).

* تنبيه: قال الأخ أبو بكر بن محمد الحنبلي: «يُراعى أن تكون كمِّية الماء كافيةً للشربِ والاغتسال، بحيث إنَّه بعد قراءة آية الكرسي والقواقل لا يزداد الماء»^(٣).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله -: «وإن دعت الحاجة لاستعماله مرَّتين أو أكثر فلا بأس، حتَّى يزولَ الداء»^(٤).

خامساً: ثَمَرُ السُّدْرِ - النِّبَق :-

تحتوي ثَمَارُ السُّدْرِ على غليكوزيدان فلافونويديدة، وعلى نسبةٍ عاليةٍ من فيتامين ج (C)، كما تحتوي على مادة أنتركينونية تفسر استعمالاته الشَّعبية لمعالجة الإسهال كقابضٍ للبطن^(٥)، والثمارُ الناضجة لها طعمٌ حلوٌ لذيذٌ، فيها نسبة من سكرِ العنبِ وسكرِ الفواكه، وحمضُ العَفْصِ والسُّدْرِ، وهي صالحةٌ للاستهلاك البشري، ويُمكن أكلها حتَّى وهي خضراء، وتباعُ في الأسواقِ بسعرٍ جيِّدٍ^(٦).

(١) «زاد المعاد» (٤/٣٥٨).

(٢) «طريق الهداية في درء مخاطر الجن والشياطين» (ص: ١١٩).

(٣) «علاج الأمور السحرية» (ص: ٤٤)، وجاء عنده: وقواقل البقرة، وهو خطأ.

(٤) «حكم السحر والكهانة» (ص: ١٠٦).

(٥) «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«نباتات الأردن البرية» (ص: ١٥٢)، و«موسوعة النباتات الطبية» (ص: ٨١)، و«السُّدْر شجرة مباركة نافعة» وهي مقالة للدكتور محمد نزار الدقر في «مجلة بلسم»، العدد: ٢٧٦، حزيران ١٩٩٨م.

(٦) المراجع السابقة، و«نباتات الكويت الطبية» (ص: ٢٠٢)، و«ريادة النبات في الكويت» (ص: ٦٦).

قال أبو الخير الإشبيلي: «وأجودُ نَبَقِ أَرْضِ الْعَرَبِ؛ نَبَقُ بَهَجَرٍ، فِي بَقْعَةٍ تُحْمَى لِلسُّلْطَانِ، وَهُوَ جَلِيلُ الْقَدْرِ، حُلُوُ الطَّعْمِ، كَثِيرُ اللَّحْمِ، يَفُوحُ فَمُ أَكَلِهِ بِرَائِحَةِ الْعِطْرِ»^(١).

وَتَسْتَعْمَلُ ثَمَارُ السُّدْرِ ضِدَّ الْحُمَّى، وَتَوْصَفُ لِعَلَّاجِ مَرَضِ الْحَصْبَةِ^(٢)، وَهِيَ مَفِيدَةٌ فِي حَالَاتِ أَمْرَاضِ الصُّدْرِ وَالتَّنَفُّسِ، وَمُسَهِّلَةٌ، وَمَنْقِيَةٌ لِلدَّمِ^(٣)، وَإِذَا اغْتَصِرَ الْحُلُوُ النَّضِيجُ مِنْهُ، وَشَرِبَ بِالسُّكَّرِ أَزَالَ اللَّهْيَبَ وَالْعَطَشَ، وَسَهَّلَ الْمِرَّةَ الصَّفْرَاءَ الْمَجْتَمِعَةَ فِي الْمَعْدَةِ وَالْأَمْعَاءِ^(٤).

يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ: «يَعْقِلُ الطَّبِيعَةُ، وَيَنْفَعُ مِنَ الْإِسْهَالِ، وَيَدْبُغُ الْمَعْدَةَ، وَيُسْكِنُ الصَّفْرَاءَ، وَيَغْذُو الْبَدْنَ، وَيَشْهِي الطَّعَامَ، وَيُولِّدُ بَلْغَمًا، وَيَنْفَعُ الدَّرَبَ الصَّفْرَاوِيَّ، وَهُوَ بَطِيءُ الْهَضْمِ، وَسَوِيْقُهُ يُقَوِّي الْحَشَا، وَهُوَ يُضْلِحُ الْأَمْزَجَةَ الصَّفْرَاوِيَّةَ»^(٥).

وَقَالَ أَبُو الْخَيْرِ الْإِشْبِيلِيُّ: «خَاصَّتُهُ النَّفْعُ مِنَ الْإِسْهَالِ، وَتَصْفِيَةُ الدَّمِ، وَعَقْلُ الْبَطْنِ إِذَا صُنِعَ مِنْهُ سَوِيقٌ، وَيَنْفَعُ مِنْ قَرَحَةِ الرَّثَةِ، وَنَفَثِ الدَّمِ»^(٦).

وَالْيَابَسُ مِنْهُ يَمْنَعُ النَّزْفَ وَالْإِسْهَالَ الْكَائِنَ مِنْ ضَعْفِ الْمَعْدَةِ إِذَا قُلِيَ وَدَقَّ مَعَ نَوَاهِ^(٧).

- (١) «عمدة الطبيب في معرفة النبات» (ص: ٧١٣).
- (٢) «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«موسوعة النباتات الطبية» (ص: ٨١).
- (٣) «النباتات الطبية في الأردن» (ص: ٦١)، و«نباتات الكويت الطبية» (ص: ٢٠٢)، و«موسوعة النباتات الطبية» (ص: ٨١)، وغيرها.
- (٤) «التذكرة» (١٨٦/١)، و«الجامع لمفردات الأدوية» (٥/٣)، و«المعتمد في الأدوية المفردة» (ص: ٢١٩).
- (٥) «زاد المعاد» (٤/٤٠٠)، وانظر أيضاً: «الطب النبوي» للذهبي (ص: ١٩٨).
- (٦) «عمدة الطبيب» (ص: ٧١٣).
- (٧) «عجائب المخلوقات» (ص: ٢٣٥).



ويقول ليز مانكه: «وكانت ثمار النَّبَق من الثمار المفضّلة كذلك في العصور الفرعونية، وقد عُثر على ثمارِ نَبَقٍ مجفّفة في مقابر المرحلة قبل التاريخية - قبل الأسرات -، وبعضها كان من المستلزمات التي زُوِّدت بها مقبرة توت عنخ آمون»^(١).

وقال أيضاً: «والظاهر أنّ النَّبَق كان جزءاً من الغذاء الفرعوني، وكان من الطبيعي أن يكون له دورٌ في الطّبّ والعلاج»^(٢).

وأهل البادية يصنعون من دقيقه عصائدَ مقوِّية، ويحضّر منه مطبوخ قابض في الإسهال^(٣).

يقول ليز مانكه: «وعندما تجفّ - أي الثمار - يطحنها أهل الإسكندرية، ويحوّلونها إلى دقيق، وكانوا يأكلون هذا الدقيق بعد هرسه ونفقه في الماء، بل يتناولونه على حالته الطبيعية»^(٤).

وقال أيضاً: «وكانت ثمار الشجرة - النَّبَق - يصنع منها الخبز - أي في مِضر القديمة -، وقد عُثِرَ فعلاً على رغيفين مصنوعين من النَّبَق، وكان مثل هذا الخبز بخلاف استخدامه في الأكل يدخل في المستحضرات الطّبيّة»^(٥).

وقال أيضاً: «وما زال بعض القرويين في مِضر في وقتنا الحالي معتادين على أكل خبز النَّبَق، حيث يضعون الثمار في هاون خشبي، ويدقونها لفصل اللحم عن النّوى، بعد ذلك يحوّل اللحم إلى مسحوق، ثمّ ينخلُ بمناخل لتنظيفه، والدقيق الناتج يُنقع في الماء، ثمّ يُحوّل إلى عجينة ناعمة متجانسة، بعد ذلك يصبّ العجين في قوالب من قشر القرع العسلي

(١) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٥٦).

(٣) «المجموعة النباتية الطبية الصغرى» (ص: ٢١٠).

(٤) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٦).

(٥) المصدر السابق (ص: ٣٥٧).

بعد تقوير جوفه، ثم تحضر نقرة في الأرض تغطى بالمدّر، وتشعل النار بحيث تنفذ من النقرة لتصل إلى هذه القوالب، وتستمر عملية الخبز طول الليل على هذه النار الدافئة، وفي الصباح يُستخلص الخبز، ويؤكل إما منفرداً على صورة أرغفة، أو بعد خلطه باللبن المخثر - الرائب -، وفي الحالة الأخيرة يكون ذا مفعولٍ لَيْنٍ^(١).

وقال أيضاً: «وأما الثمار - الثّيق - فقد أدخلت في صناعة مرهم مع ثمار الثّين والصّفصاف وحبوب قمح الإيمر بعد طحنها وخلطها بمكون مجهول وترطيبها بماء الصمغ، واستخدم هذا المرهم لمداداة أي نوع من الأورام يظهر بأي عضوٍ من أعضاء الجسم.

وذكرت ثمار السدر في المراجع القبطية مرةً واحدةً كعلاج للشرج، بعد خلطها بالبرقوق والمُرّ ومكون مجهول، وكان هذا الدواء يشرب ويصاحبه حمام مائي ساخن^(٢).

سادساً: نوى ثمر السدر:

قال داود الأنطاكي: «ونواه إذا دُرس ووضع على الكسر جبره، وكذا الرض مطلقاً، مجرّب، وإن طبخ حتى يغلظ ولطخ على من به رخاوة، والطفل الذي أبطأ نهوضه اشتدّ سريعاً^(٣).

ولب نوى الثّيق يؤكل، ويُسمّى: الصّلام، والصّلام^(٤)، يقول ليز مانكه: «ويدعي بليني من جهته أن المضرين كانوا يأكلون النّواة أيضاً^(٥).

(١) المصدر السابق (ص: ٣٥٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «التذكرة» (١/١٨٦).

(٤) «لسان العرب» (١٢/٣٤١).

(٥) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٦).



يقول الدكتور محمد نزار الدقر: «أما بذوره فتستخدم في معالجة الرثية المفصلية - الروماتيزم»^(١).

سابعاً: أزهارُ السُّدْرِ:

يُقال: إِنَّ من يُجَفِّفُ الأزهارَ ويغليها مع الشاي، ويشربها تساعد على تخفيف الآلام العصبية، وأوجاع الرأس^(٢).

ثامناً: عسلُ السُّدْرِ:

يقول المهندس محمود جبريل: «كما وتستخدم شجرة السُّدْرِ لإنتاج العسل الممتاز، ويفضل العسل الناتج من هذه الأشجار على جميع أنواع العسل التي تُنتَجُ من أشجارٍ أخرى، ويُبَاع هذا العسلُ بأسعارٍ خياليَّة، وخاصَّةً في الجمهورية اليمنية والسعودية»^(٣).

ويقول المهندس عبدالرحيم حدرج: «ويُعتبر إنتاجه من العسل قليلاً جداً بالمقارنة بغيره من الأصناف، وأشجاره قليلة ومتفرقة، ولذلك لا أظنُّ أنَّ هناك عسل سِدْرٍ خالص وحيد الأصل غير ممزوج بغيره من الأعسال، وقد بحثت في كثيرٍ من الكتب العلمية والعربيَّة فلم أَجِدْ ذِكْراً لعسل السُّدْرِ، إلَّا ما أشار إليه الدكتور نزار الدقر في أنَّ الهنود يكتحلون به لشفاء إظلام عدسة العين^(٤)، إلَّا أنَّني أسمع من النَّاس في الكويت أنَّه يُباع بأسعارٍ خياليَّة، ولا أدري ما علَّة ذلك، فلربَّما يشفي الأمراض العاتية كالسرطان، أو

(١) «مجلة بلسم»، العدد: ٢٧٦، حزيران ١٩٩٨م، (ص: ١٦)

(٢) «الموسوعة الكويتية المختصرة» (٧٣١/٢).

(٣) «نباتات المشرق العربي» (ص: ١٠٦)، و«نباتات الأردن البرية» (ص: ١٥٣).

(٤) جاءت عبارة الدكتور نزار الدقر في كتابه: «العسلُ فيه شفاءٌ للنَّاس» (ص: ١٤٧) هكذا: «وكذلك عرف الهنود في طبهم الشعبي القديم الاكتحال بعسلِ السُّدْرِ لتشفيف القرنية في داء السَّاد». [داء السَّاد: هو ما تسمِّيه العامة بالماء الأزرق].



داء الهرم ولا ندري، ولا يعلم هؤلاء الناس أنَّ الأعسال جميعها متشابهة في تركيبها، ولا تختلف إلا قليلاً بعضها عن بعض في خواصها الشفائية، وأظنُّ أنَّ خيال الشرق وقصصه كان لهما الأثر في رفع أسعاره إلى أربعين ديناراً للكيلوجرام الواحد في بعض البلاد^(١).

تاسعاً: صَمْعُ اللَّكِّ (Lac)^(٢):

شجرة السُّدْرِ من أفضلِ الأشجارِ لحشرة صمغ (اللُّكِّ - Lac)، إذ تعيش هذه الحشرة على الأغصان الصغيرة لبعضِ الأشجارِ، وتمتصُّ عصيرها مكونةً طبقةً برتقالية حمراء من المادة الراتنجية، وهذه الحشرة منتشرة في الطبيعة، وتُرَبَّى للحصول على عصارة (اللُّكِّ) الثمينة التي تستعمل للصَّبَاغِ، إلاَّ أنَّه بعد اكتشاف مادة (الأنيلين) أصبحت أقلَّ قيمةً.

والراتنجات المُستَخَصَلُ عليها تتحول إلى (كملكلة) بعد تصفيتها بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الجودة، أقلها قيمةً شمع الختم والفرنيش، وأفضلها ما يستعمل في صناعة الأسطوانات، ومواد التلميع، وحبر الطباعة، ومحاليل (اللُّكِّ) المختلفة^(٣).



(١) «التحل والزهر والعسل» (ص: ٩٧، ٩٨).

(٢) جاء في «المعجم الوسيط» (٢/ ٨٧٠): «اللُّكُّ: صَبْغٌ أحمر تُقرَّضُه بعض الحشرات على بعض الأشجار في جزر الهند الشرقية، يُذاب في الكحول فيكون منه دِهَانٌ للخشب».

(٣) «زراعة الأشجار في الكويت» (ص: ٤١).



خاتمة



شجرة السُّدْرِ من الأشجارِ المباركة، عديدةُ المنافع، وهي بذلك تشبه النَّخْلَةَ، فالنَّخْلَةُ دائمةُ الخضرة لا يسقطُ ورقُها^(١)، وهي من شجرِ الجنة، ويستفادُ من كلِّ جزءٍ من أجزائها، وكذلك السُّدْرَةُ كما بيَّنا آنفاً، يقول ليز مانكه: «وكانت كلُّ أجزاء النبات - تقريباً - تستخدم بشكلٍ أو بآخر»^(٢)، ويضاف إلى ذلك إنتاجها للعسل الممتاز.

فيا حبذا لو أنَّ مراكز البحوث الزراعية في بلادنا قامت بدراساتها، وعملِ الأبحاثِ عليها، لتحديد المواد الفاعلة فيها، فهي بحاجة إلى مزيدِ بحثٍ وعناية، وكذلك لو أنَّ مديريَّات الزراعة عملت على الإكثار منها، وغرسها في الطُّرُقِ والحدائقِ والمتنزهاتِ، وخاصَّةً في المناطقِ الحارَّة، فهي

(١) أخرج البخاري في عدَّة مواضع من «صحيحه» (رقم: ٦١، ٦٢، ٧٢، ١٣١، ٢٢٠٩، ٤٦٩٨، ٥٤٤٨، ٦١٢٢، ٦١٤٤)، وغيره، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فوقَّع النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُودَادِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». وفي رواية أخرى للبخاري (برقم: ٥٤٤٤) عن ابن عمر قال: بَيَّنَّا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسًا، إِذْ أَتَيْ بِجُمْارٍ نَخْلَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَّا بَرَكْتُهُ كِبْرُكَةُ الْمُسْلِمِ».

قال ابن حجر في «الفتح» (١/١٤٥): «وهذا أعظمُ من الَّذِي قَبْلَهُ، وَبَرَكَةُ النَّخْلَةِ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا، مُسْتَمِرَّةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، فَمَنْ حِينَ أَنْ تَطْلُعَ إِلَى أَنْ تَبْسُ تَوْكُلَ أَنْوَاعًا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُتَنَفَّعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا، حَتَّى الثَّوِيَّ فِي عِلْفِ الدَّوَابِّ، وَاللِّيفِ فِي الْحِبَالِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى، وَكَذَلِكَ بَرَكَةُ الْمُسْلِمِ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَنَفْعُهُ مُسْتَمِرٌّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِهِ».

(٢) «التداوي بالأعشاب في مصر القديمة» (ص: ٣٥٦).

شديدة المقاومة للحرارة والجفاف، وتكون جذوراً عميقة جداً، بخلاف
الأشجار التي تزرع الآن، والتي تستهلك كميات كبيرة من المياه، وليس لها
من النفع إلا النزر اليسير.

بِحَمْدِ اللَّهِ



قائمة المراجع

- الأحاديث المختارة: للضياء المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥، مكتبة النهضة، مكة المكرمة.
- الأغذية والأدوية عند مؤلفي الغرب الإسلامي: تقديم واختيار وتحقيق: محمد العربي الخطّابي، ط ١، ١٩٩٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- أهم الأشجار والشجيرات الحرجية الطبيعية في الوطن العربي: م. محمود جبريل الجنيدي، ط ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، مكتبة المطبعة الوطنية، عمان - الأردن.
- تاج العروس: الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت.
- التاريخ: يحيى بن معين - رواية الدوري -، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تاريخ الطبري: ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، مؤسسة عز الدين، بيروت - لبنان.
- التاريخ الكبير: البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تاريخ المدينة المنورة: لابن شبة، تحقيق: فهم محمد شلتوت.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، والدار القيمة، بمباي - الهند.
- التداوي بالأعشاب في مصر القديمة: تأليف: ليز مانكه، ترجمة: د. أحمد زهير أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر.
- تذكرة أولي الألباب والجامع للمعجب المعجب: داود الأنطاكي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ترتيب ثقات العجلي: الهيثمي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تصنيف أشجار الغابات: د. داود محمود داود، ١٩٧٩ م، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق.

- تعطير الأنام في تعبير الأحلام: عبدالغني النابلسي، اعتنت به ورثته: حنان محمد نور طيارة، ط ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- تغليق التعليق: ابن حجر، تحقيق: سعيد القزقي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن.
- تفسير الأحلام الكبير: المنسوب لابن سيرين خطأ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تفسير القرطبي: ط ٢، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر.
- تفسير ابن كثير: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- تقريب التهذيب: ابن حجر، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ط ٢، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- التلخيص الحبير: ابن حجر، تعليق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية: ابن البيطار، تحقيق: محمد العربي الخطابي، ط ١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- الثقات: ابن حبان، دار الفكر، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند.
- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية: ابن البيطار، مكتبة المثنى، بغداد - العراق.
- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مصور عن الطبعة الهندية.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد الهاشمي، دار الفكر.
- الحاوي للفتاوي: السيوطي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.



- الدُّرر اللُّوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- دلائل النبوة: البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ذيل التذكرة: أحد تلامذة داود الأنطاكي، ملحق بكتاب التذكرة.
- رحلة ابن بطوطة: شرحه وكتب هوامشه: طلال حرب، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الرسالة الألواحية: ابن سينا، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: يسري عبدالغني، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- رسالة في حكم السحر والكهانة: الشيخ عبدالعزيز بن باز، ملحقة بكتاب: علاج الأمور السحرية.
- رفع الخذر عن قطع السُّدْرِ: السيوطي، ضمن كتاب: الحاوي للفتاوي.
- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني: تحقيق: محمد شكور، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن.
- ريادة النبات في الكويت: منير يوسف شيحا، ط ١، ١٩٨٤م، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن القيم، ط ٨، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.
- زراعة الأشجار في الكويت: خالد عيد، وخليل السالم، ط ٢، مطبعة حكومة الكويت.
- الزهد: هُثَّاد بن السري، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، ط ٣، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- السنة: ابن أبي عاصم، تخريج: الألباني، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- سنن الترمذي: تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

- سنن أبي داود: تحقيق: محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- السنن الصغرى: البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلنجي، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.
- السنن الكبرى: البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- السنن الكبرى: البيهقي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- السنن الكبرى: النسائي، تحقيق: عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- سنن ابن ماجه: تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- سنن النسائي (المجتبى): ط ١، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- سنن الدارمي: طبع بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- صحيح ابن حبان: بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- صحيح ابن خزيمة: تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط ١، ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- صحيح مسلم بشرح النووي: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- الصيدنة: البيروتي، تحقيق: الحكيم محمد سعيد، ورنا إحسان إلهي، ١٩٧٣م، تحت إشراف مؤسسة همدرد الوطنية، كراتشي - باكستان.
- الطب النبوي: أبو نعيم الأصفهاني، مخطوط مصور في مكتبة الشيخ علي بن حسن الحلبي.
- الطب النبوي: الذهبي، تحقيق: أحمد رفعت البدرأوي، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.
- طرق التشجير في المناطق القاحلة: ترجمة: عبدالكريم توما، طبع على نفقة جامعة بغداد، ١٩٦٣م، العراق.



- طريق الهداية في درء مخاطر الجن والشياطين: عبدالعزيز القحطاني، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، مكتبة دار العلم، الكويت.
- عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات: القزويني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان.
- علاج الأمور السحرية من الشريعة الإسلامية: أبو بكر الحنبلي، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار عمار، عمّان - الأردن.
- العلل: ابن أبي حاتم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- العلل المتناهية: ابن الجوزي، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري: العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند.
- غريب الحديث: أبو إسحاق الجربي، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار المدني، جدة - السعودية.
- عمدة الطبيب في معرفة النبات: أبو الخير الإشبيلي، تحقيق: محمد العربي الخطابي، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط - المغرب.
- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- فتح القدير: الشوكاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد: الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ، ط ١، دار القلم.
- القانون في الطب: ابن سينا، شرح وترتيب: جبران جبور، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، منشورات مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان.
- القانون في الطب: ابن سينا، دار صادر، بيروت - لبنان.
- قرة عيون الموحدين: الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ، بحاشية كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.

- الكامل في الضعفاء: ابن عدي، ط ٢، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- كتاب في الأدوية المفردة: ابن البيطار، تحقيق: إبراهيم مراد، ط ١، ١٩٨٩م، دار الغرب الإسلامي.
- كتاب النبات: الأصمعي، تحقيق: عبدالله يوسف الغنيم، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، مطبعة المدني، القاهرة - مصر.
- كشف الأستار عن زوائد البزار: الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- كشف الخفاء: العجلوني، تعليق: أحمد القلاش، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت - لبنان.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: الشيخ محمد طاهر الهندي، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - مصر.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، ط ٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- المجموعة النباتية الصغرى: عازرا رمانبوس، ١٤١١هـ - ١٩٩١هـ، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر.
- المختار من الأغذية: ابن النفيس، تحقيق: يوسف زيدان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر.
- المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- المراسيل: أبو داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابنه صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الدار العلمية، دلهي - الهند.
- المستدرك: الحاكم، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- المسند: أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- المسند: الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.



- مشكل الآثار: الطحاوي، دار صادر، بيروت - لبنان.
- المصنف: عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- المصنف: ابن أبي شيبة، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- المعتمد في الأدوية المفردة: الملك المظفر يوسف التركماني، صححه: مصطفى السقا، دار القلم، بيروت - لبنان.
- المعجم الأوسط: الطبراني، تحقيق شيخنا: محمود الطحان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية.
- معجم الألفاظ الزراعية: الأمير مصطفى الشهابي، ط ٢، ١٩٥٧ م، مطبعة مصر، القاهرة.
- معجم العلوم الطبية والطبيعية: محمد شرف، ط ٣، مكتبة النهضة، بيروت، بغداد.
- المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، ط ٢، مطبعة الزهراء، الموصل - العراق.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: الاتحاد الأممي للمجاميع العلمية، فنسك ورفاقه، ١٩٣٦ م، لندن - بريل.
- معجم النبات: جامعة الدول العربية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط - المغرب.
- معجم النبات والزراعة: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بمصر، ط ٣، دار عمران.
- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ١٣١٤ هـ، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق.
- معرفة السنن والآثار: البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دار الوعي، دمشق، دار الوفاء، القاهرة.
- المغني: ابن قدامة، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: الهيثمي، تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الموسوعة الكويتية المختصرة: حمد محمد السعيدان، ط ٢، ١٩٨١م، وكالة المطبوعات، الكويت.
- موسوعة النباتات الطبية: أحمد العطيات، ط ١، ١٩٩٣م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان.
- ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- النبات العام: مصطفى عبدالعزيز، وأحمد محمد مجاهد، وأحمد الباز، وعبدالرحمن أمين، ط ٤، ١٩٧٩م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر.
- نباتات الأردن البرية: م. محمود جبريل الجندي، ط ١. ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الأسيل.
- النباتات الطبية في الأردن: فوزي محمد كريم، وصالح قرعان، مركز الدراسات الأردنية، ١٩٨٦م، من منشورات جامعة اليرموك، إربد - الأردن.
- نباتات الكويت الطبية: عيسى الخليفة، ومحمد صلاح شركس، ط ١، ١٩٨٤م، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

